

جامعة أحمد دراية ادرار



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم: علوم التجارية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: مالية المؤسسة

تحت عنوان

أساليب إدارة مخاطر أسعار الفائدة

- دراسة حالة البنك المركزي الأردني -

للفترة ما بين (2015 - 2018)

إعداد الطالبتين:

* بوبكري مبروكة

* جحا فوزية

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة
طروبيا ندير	د- أستاذ محاضر - ب	مشرفا
لخديمي عبد الحميد	د- أستاذ محاضر - أ	رئيسا
بريشي عبد الكريم	د- أستاذ محاضر - أ	مناقشا

تاريخ المناقشة: 2019/06/15

السنة الجامعية: 2018/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

الحمد لله المحمود بجميع المحامد تعظيما وثناء، المتصف بصفات الكمال عزة وكبرياء؛

أما بعد: أقول وخير القول من الله وأحسنه، يطول الطريق على الساكنين، والطريق إلى المعرفة أطول، في الأخير وقد وفقني الله إلى بلوغ نصف الطريق في مجال البحث العلمي والمعرفة، فبعد مسار طويل من الجد في البحث نختتم مسيرتي والتي لا بد من أن تتوج بتاج النجاح والكلل وبهذا العمل المتواضع أهدي زمردة هذا العمل الذي لا يعتبر بكبير في مجال البحث والمعرفة إلى:

التي أكرمها الله عز وجل ووضع الجنة تحت أقدامها، التي حملتني وصبرت على آلامي، التي بكت لحزني ومرضي، وتبسمت لبسمتي وسعادتي، إلى من توردت وجنتاها لفرحتي ونجاحي ... إلى من لا يكفي تاج ولا عمر لرد جميلها: إنها أُمِّي ... أطال الله بعمرها وحفظها من كل باس وسوء يا رب العالمين

إلى من سقاني في الحياة بماء عينه قبل عرق جبينه، إلى من أفنى حياته ليراني زهرة عطرة في حديقته ... إلى من لا يكفي عمره لرد جميله والعمر أقصر ... إلى من سعد بقاء ربه وكانت الدنيا آخر همه ...

إلى روح أبي الطاهرة تغمدها الله برحمته ونوره .

إلى من جمعني بهم رحم أُمِّي إخواني كل واحد باسمه خاصة محبوبة بيتنا أختي الصغرى مريومة.

إلى كل من تربطني بهم صلة الدم ... أعمامي و أخوالي ... عماتي وخالاتي ...

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع، إلى من تكاتفنا يدا بيد ونحن نقطف زهرة تعلمنا إلى صديقتي (فوزية)

إلى من ضاقت السطور من ذكراهم فوسعهم قلبي صديقاتي كل واحدة باسمها

إلى كل من نسيهم قلبي ولم ينسأهم قلبي.

مبارككم

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكر و لا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولأتطيب الجنة إلا برائيتك، فالحمد لله عز وجل الذي وفقني لبلوغ هذه الدرجة وإتمام هذا العمل الذي أهذي ثمرته إلى:

التي رفع مقامها وجعل الجنة تحت أقدامها، أولى الناس بصحبتني إلى نبع الحنان الصافي وتلك النعمة الغالية التي مهما فعلت وقلت وكتبت لن أوفي حقها ولن أرد فضلها، أُمي الغالية، حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى من رحل ولم يعيش معي هذه اللحظات، مغادرا الديار دون سابق أندار، أبي الغالي، رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

إلى من رافقوني منذ أن حملت الحقايب وسروا الذرب معي خطوة بخطوة ولا يزال يورافقوناني حتى الآن، الشموع المقتدرة التي تنير ظلمة حياتي وأخواتي وإخواني وأبنائهم.

إلى القلوب التي كانت تفرح لي فرحتي، وتأسى لما يصيبني إلى خالاتي وأخوالي وأبنائهم، وعماتي وأعمامي وأبناء عمي كل واحد باسمه.

الأخوات الذين تحلوا بالإخاء وتميزو بالوفاء والعطاء، إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت، وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة، إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني إن لا أضيعهم صدقاتي.

إلى كل من يخط اسمه قلبي، وكانت لهم بصمة في حياتي، أقول لهم اعتذر عن النسيان ذاكرتي وقلبي أوسع من مذكرتي.

إلى كل من ساعدوني في انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

فوزية

شكر وعرفان

الحمد لله الذي خلق أطوارا، وصرفهم كيف شاء عزة واقتدارا، وأرسل الرسل إلى الناس
إعذارا منه وإنذارا، فأتم بهم نعمته السابغة، وأقام بهم حجته البالغة، فنصب الدليل،
وأنا السبيل، وأقام الحجة، وأوضح المحجة، فسبحان من أفاض على عباده النعمة،
وكتب على نفسه الرحمة، أحمده والتوفيق للحمد من نعمه، وأشكره على مزيد فضله
وكرمه؛

فأشكر الله عز وجل الذي أتم علينا نعمته وقدرنا على تقديم هذا العمل.

ونتقدم بشكرنا إلى أستاذنا المشرف الدكتور (طرويا ندير) الذي ساعدنا في
إنجاز هذا الموضوع بأبعاده القريبة والبعيدة والشكر موصول كذلك إلى كافة
أستاذة كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير.

إلى جميع من قدم لنا العون والمساعدة من قريب أو بعيد.

فوزية + مبروكة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	قائمة المحتويات
/	الإهداء
/	شكر وعرفان
/	فهرس المحتويات
/	قائمة الجداول
/	قائمة الأشكال
أ-ج	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الفائدة وإدارة المخاطر	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: الجانب المفاهيمي لإدارة المخاطر وسعر الفائدة والعلاقة التفاعلية بينهما
3	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول إدارة المخاطر وسعر الفائدة
3	أولاً: إدارة المخاطر
5	ثانياً: سعر الفائدة
9	المطلب الثاني: أوجه ومظاهر إدارة مخاطر سعر الفائدة
9	أولاً: مخاطر سعر الفائدة
9	ثانياً: إدارة مخاطر سعر الفائدة
11	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
11	المطلب الأول: الدراسة باللغة العربية
11	أولاً: عرض الدراسة
13	ثانياً: أوجه الاختلاف والتشابه
14	المطلب الثاني: الدراسة باللغة الأجنبية
14	أولاً: عرض الدراسة
15	ثانياً: أوجه الاختلاف والتشابه
16	خاتمة الفصل
الفصل الثاني: دراسة حالة البنك المركزي الأردني	
18	تمهيد

19	المبحث الأول: لمحة عن البنك المركزي الأردني
19	المطلب الأول: نشأة وتطور البنك المركزي الأردني وتعريفه
19	أولاً: نشأة البنك المركزي الأردني
19	ثانياً: التطور التاريخي للبنك المركزي الأردني
20	ثالثاً: تعريف البنك المركزي الأردني
21	المطلب الثاني: مهام وأهداف البنك المركزي الأردني والهيكل التنظيمي له
22	أولاً: الهيكل التنظيمي للبنك المركزي الأردني
26	ثانياً: مهام البنك المركزي الأردني
26	ثالثاً: أهداف البنك المركزي الأردني
27	المبحث الثاني: دراسة أسعار الفائدة في البنك المركزي الأردني
27	المطلب الأول: تطورات أسعار الفائدة في البنك المركزي الأردني
37	المطلب الثاني: طرق معالجة مخاطر أسعار الفائدة في البنك المركزي الأردني
40	خاتمة الفصل
43-42	الخاتمة العامة
	قائمة المصادر والمراجع
	قائمة الملاحق

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-2	تطورات أسعار الفائدة خلال سنة 2015	28
2-2	تطورات أسعار الفائدة خلال سنة 2016	31
3-2	تطورات أسعار الفائدة خلال سنة 2017	33
4-2	تطورات أسعار الفائدة خلال سنة 2018	35
5-2	أثار تغير سعر الفائدة على الهامش الفائدة	37
6-2	اختبارات تحليل الفجوات	38

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-2	الهيكل التنظيمي للبنك المركزي الأردني	22
2-2	يوضح تطورات أسعار الفائدة خلال سنة 2015.	29
3-2	يوضح تطورات أسعار الفائدة خلال سنة 2016.	32
4-2	يوضح تطورات أسعار الفائدة خلال سنة 2017.	34
5-2	يوضح تطورات أسعار الفائدة خلال سنة 2018.	36

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان
1	2015/67 تخفيض أسعار الفائدة الرئيسي
2	2016/50 رفع أسعار الفائدة الرئيسي
3	2017/48/26/15/8 رفع أسعار الفائدة الرئيسي
4	2018/64/44/34/15 رفع أسعار الفائدة

مقدمة عامة

توطئة

تشكل البنوك والمؤسسات المالية دور أساسي ومهم في بناء الاقتصاد الوطني في أي دولة، إذ أن القطاع المصرفي له دورا كبيرا لا يمكن تجاهله في عملية التطور الاقتصادي، حيث أنه يعتبر الأداة التي من خلالها تطبق الدولة نظامها النقدي وسياساتها المالية، ويتجلى دور البنوك في قطاع الأعمال بوضوح من خلال ما تقدمه من خدمات مصرفية متعددة ومتنوعة، فمع تنوع أنشطة البنوك في جميع المجالات تنوعت أشكال المخاطر التي قد تؤثر على أدائها، هذا ما يستدعي وضع إدارة فعالة تختص بكل نوع من المخاطر وكذا قياسها ومراقبتها بشكل مستمر.

ولمقابلة هذا التطور والمخاطر المرتبطة بالبنك أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر، ونخص بالذكر مخاطر أسعار الفائدة من أجل وضع الإجراءات الرقابية اللازمة لسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر وإدارتها بطريقة سليمة.

كما يجب أن تكون إدارة المخاطر مستمرة ودائمة التطور وترتبط بنجاح وفاعلية المؤسسة، مع أخذ اعتبار الحيطة والحذر لأن هناك ارتباط عضوي بين مخاطر أسعار الفائدة وتحقيق أهدافها، حيث يجب أن يتعامل المصرف بطريقة منهجية مع جميع الأخطار التي تحيط بأنشطة المصرف، ومن هذا المنطلق نتطرق إلى طرح الإشكالية التالية:

فيما تتمثل الأساليب الحديثة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة في البنوك التجارية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية ارتأينا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي إدارة المخاطر وفيما تتمثل أهميتها ؟
2. كيف يتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة في البنوك التجارية ؟
3. ما هي الطرق التي يتعامل بها البنك المركزي الأردني لإدارة مخاطر أسعار الفائدة ؟

فرضيات البحث:

على ضوء ما تم التطرق له في الإشكالية السابقة للبحث يمكن طرح الفرضيات التالية:

1. تعتبر إدارة المخاطر عملية تحديد وقياس والسيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه المصرف وتكمن أهميتها بتزويد البنوك بنظرة أفضل للمستقبل؛
2. تتم إدارة مخاطر سعر الفائدة في البنوك بالحرص على تطبيق إجراءات الحيطة والحذر لتفادي الأخطار ومواجهتها بشكل سليم.

أهمية الدراسة:

تتطبق أهمية الموضوع بكونه يعالج أهم القضايا المتعلقة بالبنوك التجارية، وهي إدارة مخاطر أسعار الفائدة، إذ يستوجب على القائمين بالبحث دائماً عن الأساليب الناجعة والفعالة لمعالجة تلك المخاطر.

أهداف الدراسة:

- محاولة الفهم والتعرف على إدارة مخاطر سعر الفائدة؛
- تبيان طرق إدارة مخاطر سعر الفائدة؛
- محاولة إبراز مخاطر أسعار الفائدة في البنوك التجارية.

أسباب اختيارالموضوع:

- وتعود دوافع ومبررات اختيار هذا الموضوع بالدرجة الأولى دون غيره من المواضيع إلى:
- الأهمية التي تتميز بها إدارة المخاطر كأداة فعالة للتخفيض من الخسائر التي تتحملها البنوك التجارية؛
 - حداثة موضوع إدارة مخاطر أسعار الفائدة في الوقت الراهن وتزايد أهمية الأبحاث حوله؛
 - قلة البحوث الأكاديمية المتناولة لهذا الموضوع.

منهجية الدراسة:

في هذه الدراسة تم الاعتماد على:

- **المنهج الوصفي:** وهو المنهج المناسب لوصف الإطار النظري لإدارة المخاطر وسعر الفائدة؛
- **المنهج التحليلي:** واعتمدنا في الجانب التطبيقي منهج دراسة الحالة؛
- **المنهج الاستنباطي:** لشرح العلاقة الموجودة بين بيانات أشكال الدراسة.

حدود الدراسة:

لقد قمنا بدراسة الحالة في البنك المركزي الأردني الواقع بالأردني في مدة أربع سنوات من 2015 إلى غاية 2018 حاولنا من خلالها التعرف أكثر على تطورات أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية.

صعوبات الدراسة:

تتلخص أهم الصعوبات التي واجهتنا فيما يلي:

- ❖ صعوبة إيجاد مؤسسة لإنجاز الدراسة الميدانية؛
- ❖ صعوبة الحصول على بيانات المتعلقة بالدراسة؛
- ❖ عدم وجود إدارة متخصصة في إدارة مخاطر أسعار الفائدة؛
- ❖ صعوبة إسقاط الجانب النظري على واقع البنك المركزي الأردني.

تقسيم الدراسة:

بناءً على طرح الإشكالية وأهداف الموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري لسعر الفائدة وإدارة المخاطر ويشمل هذا الفصل على مبحثين، المبحث الأول الجانب المفاهيمي لإدارة المخاطر وسعر الفائدة والعلاقة التفاعلية بينهما و المبحث الثاني الدراسات السابقة. أما بالنسبة للفصل الثاني يدرس دراسة حالة البنك المركزي الأردني ويشتمل هذا الفصل كذلك على مبحثين، المبحث الأول لمحة عن البنك المركزي الأردني والمبحث الثاني دراسة مخاطر أسعار الفائدة في البنك المركزي الأردني.

الفصل الأول الإطار النظري

تمهيد:

تتعرض البنوك التجارية في ظل التغيرات المستمرة في المؤسسات المصرفية إلى العديد من المخاطر التي تؤثر على أنشطتها المختلفة واستثماراتها، حيث تعتبر مخاطر سعر الفائدة من المخاطر التي تؤثر بشكل مباشر على دخل المصرف فإن استخدام إستراتيجية إدارة المخاطر سعر الفائدة قد تساهم في التقليل من المخاطر.

حيث سنعالج في هذا الفصل مختلف الجوانب النظرية لإدارة المخاطر وسعر الفائدة، ومن أجل ذلك سيتم معالجة هذا الفصل الأول بالتطرق إلى مفاهيم عامة حول إدارة المخاطر تم تعريفها ومبادئ إدارتها وأهميتها وأهدافها، ومن ثم نتطرق إلى تعرف على سعر الفائدة وإدراج مختلف أنواعه ووظائفه ثم أوجه ومظاهر إدارة مخاطر سعر الفائدة، وفي الأخير الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الجانب المفاهيمي لإدارة المخاطر وسعر الفائدة والعلاقة التفاعلية بينهما.

إن أسعار الفائدة كغيرها من المتغيرات الاقتصادية تتميز أو تتسم بسلسلة من التغيرات الدورية مما يجعلها عرضة للكثير من المخاطر، الأمر الذي يستوجب الإلمام برؤية واضحة لإدارة تلك المخاطر وهو ما يمكن التطرق إليه في العناصر الآتية:

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول إدارة المخاطر وسعر الفائدة

أولاً: إدارة المخاطر:

1- تعريف إدارة المخاطر:

هي عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى حد أدنى.¹

- هي النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة، ويشكل أدق هي عملية تحديد وقياس والسيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجهها المؤسسة.²

- هي عملية قياس وتقييم للمخاطر وتطور استراتيجيات لإدارتها ، تتضمن هذه الاستراتيجيات نقل المخاطر إلى جهة أخرى وتجنبها وتقليل آثارها السلبية وقبول بعض أو كل تبعاتها.³

ومن خلال التعارف السابقة تعرف إدارة المخاطر : على أنها عبارة عن نظام أو منهج شامل ومتكامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة، تحديدها وقياسها ووضع الاستراتيجيات المناسبة لتجنب هذه المخاطر والسيطرة عليها أو التخفيف من آثارها.

2- مبادئ إدارة المخاطر (Risk Management)⁴

تشمل إدارة المخاطر على التقييم والرقابة والمتابعة وذلك على النحو التالي:

1-2 - تقييم المخاطر:

ويشمل التقييم مايلي:

أ - تحديد المخاطر التي قد يتعرض لها البنك، ومدى تأثيرها عليه.

ب - وضع حدود قصوى لما يمكن للبنك أن يتحملة من خسائر نتيجة التعامل مع هذه المخاطرة.

¹ عبدلي لطيفة، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية ، تخصص إدارة الأفراد وحوكمة الشركات ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011/2012 ص 26.

² مصطفى يوسف كافي، إدارة المخاطر والتأمين، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص ص 36-37.

³ كمال محمود حبرا، التأمين وإدارة المخاطر، ط1، الأكاديمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 235.

⁴ سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2009، ص 244

2-2 - الرقابة على التعرض للمخاطر:

وتشمل هذه الرقابة على المجالات الآتية:

❖ تنفيذ سياسات وإجراءات التأمين:

وتستهدف سياسات وإجراءات التأمين مايلي:

- تحديد شخصية المتعامل مع النظم التصديق؛
- ضمان عدم إجراء تعديلات على رسائل للعملاء أثناء انتقالها عبر القنوات؛
- ضمان الحفاظ على سرية معاملات العملاء privacy؛
- ضمان عدم إنكار مرسل الرسالة لها.¹

2-3 - متابعة المخاطر:

تتمثل متابعة المخاطر في اختيار النظم وإجراءات المراجعة الداخلية والخارجية وذلك على النحو

التالي:

أ - إجراءات اختبارات دورية للنظم والتي يكون من ضمنها:

- إجراء اختبار إمكان الاختراق penetrati testing الذي يهدف إلى تحديد وعزل وتعزيز تدفق البيانات من خلال النظم وإتباع إجراءات لحماية النظم من المحاولات غير العادية للاختراق.
- إجراء مراجعة دورية من خلال النظم للتأكد من فاعلية إجراءات التأمين، والوقوف على مدى اتساقها مع سياسات وإجراءات التأمين المقررة.

ب - إجراءات المراجعة الداخلية والخارجية: تسهم المراجعة الداخلية والخارجية في تتبع الثغرات وحالات عدم الكفاءة، وتخفيض حجم المخاطر بهدف التحقق من توافر سياسات وإجراءات مطورة والتزام البنك بها.²

3- أهمية وأهداف إدارة المخاطر.³

3-1 - أهمية إدارة المخاطر:

تتمثل أهمية إدارة المخاطر فيما يلي:

- تزود إدارة المخاطر البنوك بنظرة أفضل للمستقبل؛
- إن التحكم في المخاطر عامل رئيسي في الربحية والميزة التنافسية؛
- لا تشمل إدارة المخاطر التحوط من المخاطر فقط ما إن تم اتخاذ القرارات، لكنها يجب أن تؤثر في عملية اتخاذ القرار، فالتحدي هو رصد المخاطر الممكنة قبل اتخاذ القرار وليس بعدها؛
- إن العلم بالمخاطر يسمح للبنوك بتحديدتها وتسعييرها، فإدارة المخاطر لها ارتباط وثيق بقرارات التسعير.

¹ سامر جلدة، نفس المرجع، ص 244.

² سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية، 2005، ص 247.

³ سليمان ناصر، التسعير البنكي (إدارة البنوك)، الطبعة الأولى، دار المعتر، عمان، 2019م، ص ص 223-224.

3-2- أهداف إدارة المخاطر:

- إن أي نظام لإدارة المخاطر يجب أن يعمل على تحقيق العناصر التالية:
- إعطاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي يواجهها البنك؛
- وضع نظام للرقابة الداخلية وذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع وحدات البنك؛
- الحيلولة دون وقوع الخسائر المحتملة، واستخدام إدارة المخاطر كسلاح تنافسي.¹

ثانيا: سعر الفائدة

1- تعريف سعر الفائدة:

يعرف سعر الفائدة على انه ثمن أو جزاء التخلي عن السيولة أو عن السيولة أو جزاء عدم الاكتناز أو جزاء التضحية بالسيولة.²

يعرف سعر الفائدة على انه أجرة المال المقترض، أو ثمن استخدام الأموال أو العائد على رأس المال المستثمر، ويعرف أيضا أن سعر الفائدة هو عائد الزمن عند اقتراض الأموال مقابل تفضيل السيولة.³

سعر الفائدة هو الثمن للحصول على السلع، أو الموارد، الآن بدلا من المستقبل بمعنى آخر يقيس سعر الفائدة بثمن السلع والموارد المستقبلية بمعدلها الحالي.⁴

وتعرف الفائدة بأنه عائد مضمون ومحدد لصاحب رأس المال مقابل تخليه عنه للغير يستخدمه أو لا يستخدمه مدة من الزمن.⁵

ويعرف كذلك سعر الفائدة على انه العلاقة بين الفائدة التي تجب سنويا بمقتضى العقد وبين رأس المال منسوب إلى مائة.⁶

من خلال التعاريف السابقة نستنتج إن سعر الفائدة: بأنه ذلك المبلغ من المال الذي يتحصل عليه المقرض من المقرض لقاء التنازل عن مبلغ من المال لفترة زمنية معينة.

2- أنواع سعر الفائدة:

هناك العديد من أسعار الفائدة السائدة والمرتبطة بمختلف الموجودات المالية، فنذكر منها:

¹ سليمان ناصر، نفس المرجع، ص 224.

² السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، 2010، ص 161.

³ بوكساني رشيد، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2015/2016، ص 81.

⁴ توماس ماير وآخرون، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة: السيد احمد عبد الخالق، دار المريخ للنشر، الرياض، 2002، ص 352.

⁵ فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2004، ص 46.

⁶ محمد علي محمد أحمد ألبنا، القرض المصرفي، الطبعة الأولى، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، عمان، 2006، ص 404.

أ -التصنيف الزمني لأسعار الفائدة: ويعني الفرق بين أسعار الفائدة الخاصة بالسندات ذات آجال الاستحقاق المتنوعة، أي انه يبين أسعار الفائدة الخاصة بسندات الخزينة ذات (90 يوما) وسندات الخزينة.

ب -سعر الفائدة النقدي وسعر الفائدة الحقيقي: يقيس "سعر الفائدة الاسمي" الحويلة النقدية السنوية للمبالغ المستثمرة. وهو نسبة من المبلغ المقرض الذي يوجب دفعه في المستقبل بالإضافة إلى المبلغ الأصلي المقرض ويشار إليه عادة في صورة معدل سنوي.¹

ويكون كذلك سعر الفائدة الاسمي هو نسبة المئوية التي تدفع على مبلغ الدين أو حسابات التوفير ولمدة زمنية معينة (شهر، ثلاثة أشهر، سنة.....).

أما بالنسبة لسعر الفائدة الحقيقي الذي عرفه (Wicksell) بأنه العائد المتوقع من رأس المال الحقيقي الجديد. أو أنه العائد الحقيقي لرأس المال الإنتاجي، فهو يمثل الربح الذي يأمل رجال الأعمال الحصول عليه من استثماراتهم النقدية، فهو التكلفة الحدية لرأس المال.²

ويعرف كذلك سعر الفائدة الحقيقي بأنه عبارة عن سعر الفائدة الاسمي بعد تعديله بالنسبة للتغير المتوقع في مستوى العام للأسعار (معدل التضخم).³

ويمكن القول أن سعر الفائدة الحقيقي يساوي سعر الفائدة الاسمي معدلا بإزالة التضخم أي:

$$Inert = IN - IF$$

حيث: $Inert$: سعر الفائدة الحقيقي.

IN : سعر الفائدة الاسمي.

IF : معدل التضخم.⁴

ج - أسعار الفائدة الدائنة والمدينة: العلاقة بين المتغير التفسيري (سعر الفائدة) والمتغير التابع (طلب على الأموال المودعة بالبنوك) علاقة عكسية سواء تعلق الأمر بسعر الفائدة الدائن أو المدين. كلما كانت مرونة الطلب على سلعة ما تأثير رفع سعر الفائدة المدينة في رفع سعر السلعة كبيرا والعكس صحيح.

كلما كانت مرونة العرض كبيرة أمكن نقل عبء سعر الفائدة المدينة إلى المستهلك بدرجة أكبر.⁵ تعرف أسعار الفائدة الدائنة على أنها المكافآت التي تدفع على الودائع الثابتة وودائع الادخار.

¹ لخضر بن فليس، أثر سعر الفائدة على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2011، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2013-2014، ص ص 6-7.

² لخضر بن فليس، نفس المرجع، ص 7.

³ محمود يونس، عبد النعيم مبارك، النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002/2003، ص 170.

⁴ لخضر بن فليس، المرجع السابق، ص 8.

⁵ محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص ص 261-262.

بينما تعرف أسعار الفائدة المدينة بأنها الكلفة التي يتحملها المقترض عند إقراضه الأموال من البنوك وتعتمد في تحديدها أسعار الفائدة الدائنة التي تدفع من البنوك للحصول على الأموال من ذوي الأموال الفائضة وكذلك على إعادة الخصم للبنك المركزي.

د- **سعر الفائدة الجاري وسعر الفائدة الثابت:** يمثل معدل الفائدة الموضوعي (الجاري) بأنه المعدل الملاحظ من المضاربين المستثمرين خلال لحظة زمنية معينة من السوق المالية.

أما سعر الفائدة الثابت (العادي) فإنه يمثل ذلك السعر الذي يراه المضاربين والمستثمرين اعتيادياً ومعقولاً في ضوء خبرتهم العلمية المكتسبة من تجاربهم المادية بمعرفتهم الظروف الاقتصادية والسياسية وحساب الاحتمالات، وهو سعر يتقلب ببطء حسب الأوضاع الاقتصادية.

هـ- **سعر الفائدة المعلن والفعلي:** يختلف سعر الفائدة الفعلي عن سعر الفائدة المعلن باختلاف أوقات الدفع، وذلك لأمر تتعلق بإمكانية استثمار الفائدة نفسها، فكلما كان دفع الفائدة أسرع كلما كان سعر الفائدة الفعلي أعلى من سعر الفائدة المعلن، وذلك لإمكانية الحصول على مردود إضافي نتيجة استثمار هذه الفائدة.

و- **أسعار الفائدة الإدارية وغير الإدارية:** تتحدد أسعار الفائدة ذات الأهمية الرئيسية في أغلب البلدان النامية تحديداً إدارياً، حيث تكون أسعار الفائدة محددة إدارياً وليس عن طريق السوق، وذلك فإن اختيار مستوى هذه الأسعار قرار سياسي رئيسي، وحين يكون أسعار الفائدة أدنى من مستوياتها التي يمكن أن يحددها السوق، وخاصة إذا ظلت سلبية كثيراً في قيمتها الحقيقية لفترة طويلة فإنها تتجه إلى تقليل المدخرات المالية، على عكس أسعار الفائدة غير الإدارية التي تتحدد وفق آليات السوق (الغرض والطلب).

ي- **سعر الفائدة الخفي وسعر الفائدة الأساسي والشامل¹:** سعر الفائدة الخفي: هو الذي يتعلق بالتكاليف الثابتة للتمويل مثل التكاليف الإدارية ويمكن تسميته بالفرصة البديلة بسبب الاتجاه في مجال معين عن المجال الآخر.

أما سعر الفائدة الأساسي: وهو ذلك السعر الذي تكلفه موارد البنك (فائدة الودائع) + العائد على الاستثمار + تكلفة إصدار الأوراق المالية.

وسعر الفائدة الشامل: يمثل سعر الفائدة الأساسي + فشل السداد + تكلفة تأخير السداد.²

3- وظائف سعر الفائدة:

تنظر الوحدات الاقتصادية بكل دقة وحذر لسعر الفائدة لأنه سوف تقرر حجم الاستثمار وتكلفة الفرصة البديلة ومجالات الاستثمار، واستناداً لذلك يقوم سعر الفائدة على الوظائف التالية:

1 **يضمن سعر الفائدة تدفق الأموال من المؤسسات ذات الفائض (المدخرة) إلى المؤسسات ذات العجز (المستثمرة)** وهذا ما يشجع على زيادة الادخار لأغراض الاستثمار مما يؤدي لزيادة الإنتاج وتخفيض معدلات البطالة؛

¹ لخضر بن فليس، نفس المرجع، ص ص 10-11.

² جميل الزيدانين/ السعودي، أساسيات في الجهاز المالي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص 188.

- 2 يعد سعر الفائدة جزءاً من التكلفة النسبية للمستثمرين، فكلما ارتفع سعر الفائدة انخفض الطلب على النقود وارتفعت تكاليف الصناعة الوطنية وارتفعت الأسعار وانخفضت درجة المنافسة وأثر ذلك على الدخول والاستهلاك؛
- 3 يوجه الاستثمارات نحو المجالات المربحة وهذا ما يسمى بالاستخدام الكفء لرأس المال؛
- 4 يساهم سعر الفائدة في جذب الرساميل الأجنبية عندما يكون مرتفعاً؛
- 5 يساهم في تنمية وتطوير الشركات ذات الكفاءة العالية وبالمقابل يؤدي لإفلاس الشركات ذات الكفاءة المتدنية؛
- 6 يؤدي الائتمان لتنشيط وتطوير المؤسسات وزيادة حصتها من الناتج الوطني وزيادة أرباحها عن طريق (سعر الفائدة).¹

4- سعر الفائدة كأداة من أدوات السياسة النقدية:

تعرف السياسة النقدية على أنها: مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية ممثلة بالمصرف المركزي لإدارة كل من النقود والائتمان لتحقيق الاستقرار النقدي بالاقتصاد القومي. وتشتمل السياسة النقدية على جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عن ما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي. ويتجسد أثر السياسة النقدية في سعر الفائدة من خلال المرونة النسبية لدالة التفضيل النقدي حيث يزداد هذا الأثر كلما انخفضت المرونة النسبية لدالة التفضيل النقدي. ويتم الاستعانة بسعر الفائدة في السياسة النقدية عبر سياسة إعادة الخصم: سعر إعادة الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه المصرف المركزي من المصارف التجارية مقابل إعادة خصم ما لديها من أوراق مالية مقابل ما يقدمه لها من قروض أو سلف مضمونة بمثل هذه الأوراق واستناداً إلى هذه الوسيلة تستطيع البنوك التجارية الحصول على القروض من البنك المركزي بسعر خصم معين، وهناك علاقة بين معدل إعادة الخصم وأسعار الفائدة في اتجاه واحد.²

¹ علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، شارع محمد الحوت، 2012، بيروت، رأس النبع، ص ص 468-469.

² سامر منصور، تقلبات أسعار الفائدة آثارها في معدلات النمو الاقتصادي: دراسة مقارنة بين سورية وتونس، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، 2014، ص 9.

المطلب الثاني: أوجه ومظاهر إدارة مخاطر سعر الفائدة.

ينبغي أن يوافق مجلس الإدارة على الأهداف العامة والاستراتيجيات والسياسات العامة التي تحكم مخاطر أسعار الفائدة لأي بنك فيما يتعلق بمخاطر الفائدة، يجب على مجلس الإدارة التأكد من أن الإدارة تتخذ الإجراءات اللازمة لتحديد هذه المخاطر وقياسها ومراقبتها والتحكم فيها.¹

أولاً: مخاطر سعر الفائدة: هي تعرض الموقف المالي للخطر نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة - تحركات أسعار الفائدة - والتي تؤدي إلى تراجع في الإيرادات بسبب عدم اتساق آجال تسعير كل من الالتزامات والأصول، وتتفاقم هذه الخسارة في حالة عدم توفر نظام معلومات لدى البنك يتيح له الوقوف على معدلات تكلفة الالتزامات، ومعدلات العائد على الأصول، وتحديد مقدار الفجوة بين الأصول والخصوم لكل عملية من حيث إعادة التسعير، ومدى الحساسية لمتغيرات سعر الفائدة.²

ثانياً: إدارة مخاطر سعر الفائدة:

أدى التذبذب الشديد في أسعار الفائدة، وعدم دقة التنبؤ في توجيهات هذه الأسعار في السنوات الأخيرة، إلى زيادة تعرض البنوك التجارية لمخاطر أسعار الفائدة المتمثلة في انخفاض صافي الفوائد والقيمة السوقية. ولقد بدأ الاهتمام بإدارة مخاطر أسعار الفائدة في السنوات الأخيرة نتيجة التقلب المستمر في أسعار الفائدة، وكذلك بسبب ازدياد المنافسة بين البنوك التجارية وبخاصة بعد العولمة.

وتعد إدارة المخاطر أسعار الفائدة من أهم البنود التي تؤخذ بعين الاعتبار عند تصنيف البنوك التجارية، وقد عرفت لجنة بازل ولجنة تنظيم البنوك وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية، إدارة مخاطر أسعار الفائدة بأنها: تلك العملية التي تشمل الإجراءات أو المراحل الآتية:

1- التعرف على مخاطر أسعار الفائدة:

تتضمن هذه المرحلة تحديد مخاطر أسعار الفائدة عن الكشف عن مصادر مخاطر أسعار الفائدة المحتملة التي يجب دراستها.

2- قياس مخاطر أسعار الفائدة:

تتضمن هذه المرحلة قياس احتمالية حدوث مخاطر أسعار الفائدة، وتوقيتها وحساب أثرها في كل صافي الفوائد والقيمة السوقية لحقوق الملكية.³

¹TARIQULLAH KHAN HABIB AHMED, Risk Management, Islamic Development Bank Jeddah Saudi Arabia 2001, p 34.

² محمد محمود المكاوي، البنوك الإسلامية ومأزق بازل، الطبعة الأولى، دار الفكر والقانون، 2013، ص 18.

³ مؤيد عبد الرحمن الدوري وسعيد جمعة عقل، إستراتيجية إدارة مخاطر أسعار الفوائد في البنوك التجارية الأردنية باستخدام مبادلات الفائدة: دراسة تطبيقية، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد (12)، العدد (2)، أوت 2008، ص ص 84-85

3- مراقبة مخاطر أسعار الفائدة:

تتم على المستوى الداخلي والخارجي، فالرقابة الداخلية تتضمن مراقبة مدى الالتزام بسياسات وإجراءات إدارة مخاطر سعر الفائدة في البنك، بينما المراقبة الخارجية تتمثل في المراقبة البنك لمسويات مخاطر أسعار الفائدة على مستوى الجهاز المصرفي ككل، من خلال التقارير المالية السنوية ونصف السنوية.

4- السيطرة على مخاطر أسعار الفائدة:

تتم من خلال عملية الضبط والسيطرة على مخاطر أسعار الفائدة بموجب الإستراتيجية المتبعة في البنك بهدف إلغاء أو تقليل آثار هذه المخاطر إلى أدنى حد ممكن.¹

¹ مؤيد عبد الرحمن الدوري وسعيد جمعة عقل، نفس المرجع، ص 85.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

من خلال دراستنا لموضوع البحث لقد تم الاطلاع على بعض دراسات سابقة التي تعرض إلى معالجة المواضيع التي تهتم بإدارة المخاطر وسعر الفائدة، في دراسات وأبحاث سابقة من رسائل ماجستير وأطروحات الدكتوراه والدراسات الأقرب إلى موضوع البحث هي:

المطلب الأول: الدراسة باللغة العربية

أولاً: عرض الدراسات

الدراسة الأولى:

دراسة بوبلوطة بلال بعنوان أثر تحرير سعر الفائدة على الاقتصاد الجزائري الفترة 2000-2008، مذكرة ماجستير، تخصص نقود وبنوك، 2010/2011.

تمحورت إشكالية الدراسة حول فيما يبرز أثر سياسة تحرير سعر الفائدة على مؤشرات التوازن الاقتصادي في الجزائر.

كما هدفت هذه الدراسة في محاولة الوصول إلى معرفة إمكانية تطبيق نظرية التحرير المالي على الاقتصاد الجزائري، كما أظهرت أهمية هذه الدراسة في الجانب النظري في تحديد نطاق الجدال القائم حول موضوع سعر الفائدة، أما الجانب التطبيقي فيبين فعالية الإصلاحات المالية المتخذة في الجزائر في خلق مناخ استثماري يرتكز على مبدأ المنافسة التامة في إطار الشفافية والإفصاح، ومن أهم نتائج هذه الدراسة من ناحية الجانب النظري إن دور سعر الفائدة من عدمه كان ومازال يشكل أعقد المسائل في الفكر المالي والنقدي، وإنه يحتاج إلى مزيد من الدراسة والتحليل من أجل الوصول إلى تحديد واضح لطبيعة وآثاره. أما من ناحية الجانب التطبيقي غياب إستراتيجية واضحة من طرف السلطات الوصية في خلق مناخ استثماري ينسجم من مبدأ المنافسة، قادر على جلب رؤوس الأموال نتيجة عدم استقرار القوانين والتشريعات.¹

الدراسة الثانية:

دراسة عبدلي لطيفة بعنوان دورة ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، تخصص إدارة الأفراد وحوكمت الشركات، 2011/2012.²

¹ بوبلوطة بلال، أثر تحرير سعر الفائدة على الاقتصاد الجزائري الفترة 2000-2008، مذكرة ماجستير، تخصص نقود وبنوك، 2010/2011.

² عبدلي لطيفة، دورة ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأفراد وحوكمت الشركات، 2011/2012.

تمحورت إشكالية الدراسة حول ما هي أهمية إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية وعلى وجه الخصوص المؤسسة الجزائرية باعتبارها تعد كآلية إنذار مسبق من مواجهة مختلف المخاطر: وهل يؤدي فعلا إلى التخفيف من حدة النتائج السلبية.

كما هدفت هذه الدراسة إلى معرفة وفهم خطوات ووسائل إدارة المخاطر والأسس التي تقوم عليها وكذا مختلف القواعد التي تحكمها من ناحية الجانب النظري، أما الجانب العلمي التعرف الفعلي على مدى التطبيق الفعلي لمختلف خطوات ومراحل إدارة المخاطر في شكلها العلمي داخل المؤسسة.

كما ظهرت أهميته في ضمان بقاء واستمرارية المؤسسة في ظل الظروف البيئية المتسارعة، حيث توصل الباحث إلى جملة من النتائج من أهمها إن إدارة المخاطر هي عبارة عن منهج علمي للتعامل مع مختلف المخاطر من خلال القدرة على كشف مسبباتها ومقدار شدتها ثم تحديد طبيعتها ونوعها، بعدها يتم تقييمها وتحليلها بناء على عدة طرق يتم في الأخير معالجتها والسيطرة عليها.¹

الدراسة الثالثة:

دراسة بوزيدي جمال بعنوان دور سعر الفائدة في إحداث الأزمات المالية، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، 2012/2011.

تمحورت إشكالية الدراسة حول ما هو دور سعر الفائدة في إحداث الأزمات المالية، كما تهدف هذه الدراسة إلى إثبات أو نفي دور سعر الفائدة في إحداث الدورة الاقتصادية وفي إحداث الأزمات المالية والاقتصادية وكذلك الوقوف على العلاقة بين نظريات سعر الفائدة وتطورها التاريخي وتطور الفكر الاقتصادي بصفة عامة.²

كما ظهرت أهميتها في أهمية الربط بين سعر الفائدة والربا والأزمات المالية في إطار تاريخ الأفكار والوقائع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية وغيرها. ومن أهم نتائج هذه الدراسة لا يمتلك سعر الفائدة في علم الاقتصاد مبررا علميا منطقيا مقبولا للتعامل به كما لا يملك نظرية جامعة مانعة لتحديد كأم واقع وهذا إذا كان يتعرض مع الواقع المعاش الذي يعرف انتشار واسعا للتعامل بسعر الفائدة فانه يتفق مع ما جاء به الإسلام والمسيحية واليهودية إلا إن أصحاب هذه الديانة الأخيرة والتسمية تمتد إلى التصنيف العرقي لا الديني فقط كما لهم دور مهم في جعل سعر الفائدة أمرا واقعا وجعله احد مكونات علم الاقتصاد الحديث وهذا بدوره يتفق مع ما جاء في القرآن الكريم بوصف اليهود بأكل الربا.

¹ عبدلي لطيفة، نفس المرجع.

² بوزيدي جمال، دور سعر الفائدة في إحداث الأزمات المالية ، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، 2012/2011.

الدراسة الرابعة:

دراسة ثائر فتحي محمد وهدان، بعنوان اثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية، تخصص المحاسبة، 2017.

تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول هل تؤثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية في سوق عمان المالي. كما هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الخاطر المالية للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي على الأداء المالي لتلك البنوك وتوجيه البنوك بشكل عام للاهتمام بالمخاطر المالية المصاحبة لها في عملها المصرفي ومحاولة تبني إستراتيجية واضحة تجاهها. كما ظهرت أهميتها في معرفة أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي، وتوفير معلومات إضافية تساعد تلك الجهات في المحافظة على استثماراتهم وتحقيق اكبر عائد ممكن وتجنب الخسائر قدر الإمكان.

حيث توصل الباحث إلى جملة من النتائج من أهمها وجود علاقة سلبية بين مخاطر الائتمان مقاسه بنسبة القروض غير العاملة من جهة والعائد على الأصول، والعائد على الملكية من جهة أخرى.¹

ثانيا: أوجه الاختلاف والتشابه**الدراسة الأولى:**

كانت أوجه الشبه بين الدراستين من حيث المنهج المتبع في البحث ألا وهو المنهج الوصفي التحليلي هذا بالنسبة للجانب النظري، حيث اختلفت الدراستان من حيث طرح الإشكالية حيث تطرق الطالب إلى أثر سياسة تحرير سعر الفائدة على مؤشرات التوازن الاقتصادي في الجزائر بينما تمحورت دراستنا حول أساليب إدارة خطر سعر الفائدة.

الدراسة الثانية:

بالنسبة لهذه الدراسة فقد كانت أوجه الشبه في المنهج بالنسبة للجانب النظري إلا أنها اختلفت في المضمون حيث تطرقنا في هذه الدراسة إلى أهمية إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، على عكس دراستنا والتي تناولت أساليب إدارة مخاطر سعر الفائدة.

الدراسة الثالثة:

كانت أوجه الشبه بين الدراستين من حيث المنهج المتبع للدراسة حيث تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى دور سعر الفائدة في إحداث الأزمات المالية بينما تمحورت دراستنا حول إدارة مخاطر سعر الفائدة.

¹ ثائر فتحي محمد وهدان، اثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية، تخصص المحاسبة، 2017.

الدراسة الرابعة:

كانت أوجه التشابه بين الدراستين من حيث المنهج المتبع للدراسة في الجانب النظري إلا أنهما اختلفا في المضمون حيث ركزت دراستنا على إدارة مخاطر سعر الفائدة في البنوك، إلا أن الدراسة الأخرى ركزت على آثار المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية.

المطلب الثاني: الدراسة باللغة الأجنبية

أولاً: عرض الدراسات

الدراسة الأولى:

Philippe Trainar et autres, **taux d'Intérêt et transfert de risques :Scénarios& Enjeux**, APREF, Paris, 2017.¹

حاولت الدراسة معالجة مشكلة القمع المالي في فرنسا المتمثل في تخفيض معدلات الفائدة تحت مستويات التوازن من خلال الإجراءات التي تتخذها السلطات العامة لاسيما في سياق السياسات النقدية المنتهجة من طرف البنوك التجارية، وما ينجر عن ذلك من آثار سلبية كبيرة في شكل فقدان الأجر المالي (شكل من أشكال الضريبة غير المرئية)، وفقاعات المضاربة على الأصول الرئيسية (الأسهم، العقارات، سندات الشركات)، وأخيرا عدم المساواة المتنامية.

ومن أهم نتائج الدراسة أن أسعار الفائدة المنخفضة دفعت شركات إعادة التأمين إلى تقصير مدة أصولها بالنسبة إلى مدة التزاماتها وذلك لتحوط من مخاطر ارتفاع أسعار الفائدة، والتي اعتبرت غير متماثلة.

الدراسة الثانية:

JEAN-LUC QUÉMARD, VALÉRIE GOLITIN, **Le risque de taux d'intérêt dans le système bancaire français**, Revue de la stabilité financière, Banque de France, N°6, Juin 2005.²

حاولت الدراسة الوقوف على أهمية إدارة مخاطر أسعار الفائدة إذ تعد هذه المخاطر واحدة من المخاطر الرئيسية الكامنة في أعمال تحويل البنك كما إنها لرقابة المفرطة على هذا الخطر أو سوء التنبؤ بالتغيرات البيئية يمكن أن تشكل تهديداً ليس فقط للتوازن المالي لمؤسسات الائتمان، ولكن أيضاً للاستقرار المالي لكل. ومن نتائجها هو إن السلطات الاحترازية وكذلك الجهات المسؤولة، بشك لعام، عن الاستقرار المالي بحاجة إلى وجود مؤشرات على مستوى واتجاه التعرض لمخاطر سعر الفائدة للنظام المالي. ومع ذلك، وحسب الدراسة فإن اختيار هذه المؤشرات يصعب للغاية بسبب نوع هذا الخطر في الواقع، ويعتمد بشكل كبير على طبيعة مخاطر أسعار الفائدة-بما في ذلك أهمية الأصول والخصوم - ، والهيكل المالي لكل مؤسسة، والإستراتيجية المتبعة.

¹Philippe Trainar et autres, **taux d'Intérêt et transfert de risques :Scénarios& Enjeux**, APREF, Paris, 2017.

²JEAN-LUC QUÉMARD, VALÉRIE GOLITIN, **Le risque de taux d'intérêt dans le système bancaire français**, Revue de la stabilité financière, Banque de France, N°6, Juin 2005.

ثانيا: أوجه الاختلاف والتشابه.

الدراسة الأولى:

من أوجه التشابه بين الدراستين من حيث المنهج المتبع، إلا إنهما اختلفا من حيث مضمون الدراسة بحيث ركزت دراستنا عن إدارة مخاطر أسعار الفائدة، أما بالنسبة إلى الدراسة الأخرى ركزت في مضمونها عن تخفيض معدلات الفائدة.

الدراسة الثانية:

كانت أوجه التشابه بين الدراستين من حيث المنهج المتبع، بحيث كان الاختلاف في مضمون الدراسات، ركزت دراستنا عن إدارة مخاطر أسعار الفائدة، في حين ركزت دراستهم في مضمونها عن الوقوف على أهمية إدارة مخاطر أسعار الفائدة.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل اتضح إن إدارة مخاطر أسعار الفائدة من أهم العمليات المصرفية التي تقوم بها المؤسسات في مواجهة التغيرات الحاصلة على مستوى أسعار الفائدة التي تتعرض لها البنوك، إذ تبقى إدارة مخاطر أسعار الفائدة هاجس خبراء المصارف مما يلزمهم بالحرص في تطبيق كل إجراءات الحيلة والحذر لتفاديها ومواجهتها بشكل سليم بما يتوافق مع أهداف البنك في حالة.

الفصل الثاني الإطار التطبيقي

تمهيد:

بعدما حاولنا التعرف على كل ما يتعلق بإدارة المخاطر وسعر الفائدة وكل من إدارة مخاطر سعر الفائدة ومراحلها في الجانب النظري، لابد من إتباع كل ذلك في الجانب التطبيقي، حتى نتمكن من معرفة مدى تطابقه مع الواقع من النظري وإعطاء صورة على ما هو متواجد في إدارة مخاطر سعر الفائدة.

حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: لمحة عن البنك المركزي الأردني
- المبحث الثاني: دراسة أسعار الفائدة في البنك المركزي الأردني

المبحث الأول: لمحة عن البنك المركزي الأردني

يعتبر البنك المركزي الهيئة التي تقف على قمة النظام المصرفي بسوقيه النقدي والمالي، كما تقوم بكافة الأعمال المصرفية التي تقوم بها البنوك التجارية، كما يقوم بوظيفتي الإصدار النقدي والحفاظ على قيمة العملة الوطنية.

المطلب الأول: نشأة والتطور التاريخي للبنك المركزي الأردني و تعريفه.

أولاً: النشأة

بدأ الأردن بالإعداد لإنشاء البنك المركزي الأردني في أواخر الخمسينات، وصدر قانون البنك المركزي الأردني سنة 1959، واستكملت إجراءات مباشرة البنك لإعماله في اليوم الأول من أكتوبر سنة 1964، ليخلف مجلس النقد الأردني الذي كان قد أسس في سنة 1950، وتملك الحكومة الأردنية كامل رأس مال البنك المركزي والذي تم زيادته على مراحل، من مليون إلى ثمانية عشر مليون دينار أردني، ورغم ملكية الحكومة لرأسماله فإن البنك المركزي يتمتع وفق أحكام قانونه بشخصية اعتبارية مستقلة.¹

ثانياً: التطور التاريخي

بدأ البنك المركزي الأردني أعماله في اليوم الأول من شهر نوفمبر سنة 1964 وفقاً لقانون البنك المركزي الأردني رقم 4 لسنة 1959 وتعديلاته ليحل محل مجلس النقد الذي أنشئ سنة 1950 بموجب القانون المؤقت رقم 35 لسنة 1949 وقد انحصرت مهام هذا المجلس بالاحتفاظ بغطاء الدينار من الجنيات الإسترلينية في الوقت الذي لم يمارس هذا المجلس أي مهام تتعلق بتوجيه السياسة النقدية والرقابة على البنوك، ونظراً لأهمية الحاجة إلى وجود بنك مركزي للقيام بالمهام التقليدية للبنوك المركزية، فقد تم إصدار قانون البنك المركزي رقم 23 لسنة 1971 وتعديلاته الذي حل محل القوانين السابقة رقم 4 لسنة 1954 ورقم 93 لسنة 1966.²

وقد منحت المادة الثالثة من القانون استقلالية للبنك إدارياً ومالياً لتمكينه من أداء مهامه بكفاءة ومرونة عالية، أما بالنسبة إلى أهداف البنك المركزي فقد حددتها المادة الرابعة من قانون البنك المركزي بالمحافظة على الاستقرار النقدي وضمان قابلية تحويل الدينار الأردني ومن ثم تشجيع النمو الاقتصادي المستدام وفق السياسة الاقتصادية العامة للحكومة.

¹ البنك المركزي الأردني، www.cbj.gov.jo.

² زياد فريز، **الخطة الإستراتيجية، البنك المركزي الأردني، 2016-2018**، نسخة مراجعه (2017)، ص 1

الفصل الثاني: دراسة حالة البنك المركزي الأردني

ويقصد بالاستقرار النقدي استقرار المستوى العام لأسعار السلع والخدمات واستقرار سعر الصرف الدينار الأردني وتوفير هيكل أسعار فائدة مناسب ينسجم مع التطورات الاقتصادية المحلية وتطورات أسواق المال العالمية.

ولتحقيق الاستقرار النقدي يستخدم البنك المركزي مجموعة من الأدوات النقدية. ومنذ سنة 1990 اتجه البنك المركزي إلى استخدام آليات السوق بتحرير أسعار الفائدة على الودائع إضافة إلى تحريرها على التسهيلات في سنة 1993، كما بدأ منذ سنة 1993 بالاعتماد بشكل أكبر على أدوات الإدارة غير مباشرة للسياسة النقدية وذلك من خلال إصدار شهادات الإبداع، كما بدأ منذ ماي 2007 باعتماد نظام المنافذ (Interest Rate Corridor) لإدارة سعر الفائدة والسيولة لدى الجهاز المصرفي. كما يعمل البنك المركزي على دعم وتحسين سلامة ومنعة الجهاز المصرفي من خلال الرقابة الحصينة على البنوك والتي تستند إلى أحدث المعايير الدولية، كما تم تطوير نظام إلكتروني للمدفوعات الوطنية يتم من خلاله تنفيذ التحويلات الثنائية وتسوية المدفوعات بين البنوك المرخصة وتسوية مراكز التصفية، إضافة إلى تشغيل وإدارة النظام الإلكتروني لنفاص الشبكات بين كافة البنوك المرخصة، وقد استرشد البنك في تحقيق أهدافه وتنفيذ مهامه بأفضل الممارسات والمعايير الدولية التي تتبعها البنوك المركزية في الدول المتقدمة.

هذا وقد قام البنك خلال سنة 2012 تأسيس دائرتين وهما دائرة إدارة المخاطر ودائرة الاستقرار المالي إيماناً منه بأهمية تحقيق الأهداف بالشكل الأمثل من خلال تطوير الهيكل التنظيمي واسترشاداً بالمعايير الدولية المثلّية بهذا الخصوص.¹

ثالثاً: تعريف البنك المركزي الأردني

هو المصرف المركزي للمملكة الأردنية الهاشمية مملوك للحكومة الأردنية. يبلغ رأس ماله الحالي ثمانية وأربعون مليون دينار أردني. خلف مجلس النقد الأردني الذي كان قد أسس سنة 1950م. شكل المصرف بناء على قانون المصرف المركزي الأردني الصادر سنة 1959م، وبدأ نشاطه 1 أكتوبر 1964.²

¹ زياد فريز، نفس المرجع، ص 2

² البنك المركزي الأردني، نفس المرجع.

الفصل الثاني: دراسة حالة البنك المركزي الأردني

المطلب الثاني: مهام وأهداف البنك المركزي الأردني والهيكل التنظيمي له.

أولاً: الهيكل التنظيمي للبنك المركزي الأردني

تم إعداد الهيكل التنظيمي للبنك المركزي بما يتماشى مع الأهداف والتوجيهات الاستراتيجية التي يسعى البنك إلى تحقيقها وبما يضمن الاستقلالية في اتخاذ القرارات وضمان سير العمل، ويسعى البنك المركزي دوماً إلى تحديث الهيكل التنظيمي للبنك وبما يتوافق مع المستجدات والتحديات التي تطرأ على بيئة العمل.



يتكون الهيكل التنظيمي للبنك المركزي الأردني من مجلس الإدارة الذي يتشكل من المحافظ رئيساً وعضوية كل من نائبيه إضافة إلى خمس أعضاء يعينون بقرار من مجلس الوزراء ومن الدوائر التنفيذية والفروع والمكاتب واللجان الدائمة التالية:

- ❖ **دائرة المدفوعات والعمليات المصرفية المحلية:** تتولى توفير الخدمات المصرفية المحلية لعملاء البنك المركزي الأردني، وإدارة وتطوير نظام المدفوعات الوطني الالكتروني، وتنظيم عمليات تبادل الشيكات بين البنوك من خلال إدارة النظام الالكتروني لنقاص الشيكات؛
- ❖ **دائرة الإصدار:** تتولى مهمة إدارة وتنظيم إصدار أوراق النقد والمسكوكات الأردنية والمسكوكات التذكارية والاحتفاظ بالأشياء الثمينة الخاصة بالبنك و/أو المودعة برسم الحفظ الأمين، والإشراف على متحف النقد؛
- ❖ **دائرة عملية السوق المفتوحة والدين العام:** تتولى مهمة تنفيذ السياسة النقدية وإدارة إصدارات الدين العام الداخلي، كما تقوم بمتابعة منح وإدارة السلف الممنوحة للحكومة وللبنوك المرخصة ولمؤسسات الإقراض المتخصصة وفق التشريعات النافذة؛
- ❖ **دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي:** تتولى التحقق من صحة أعمال وأداء مؤسسات الجهاز المصرفي وسلامة مراكزها المالية في حدود القوانين والأنظمة والتعليمات والأعراف المصرفية وصولاً لمتطلبات الأمان المصرفي والاستقرار النقدي والمالي؛
- ❖ **دائرة مراقبة أعمال الصرافة:** تتولى مهمة التأكد من مدى التزام شركات الصرافة بأحكام قانون أعمال الصرافة والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه، بالإضافة إلى دراسة طلبات الترخيص لمزاولة أعمال الصرافة وتجديد تراخيص شركات الصرافة وطلبات فتح مشاغل الذهب، واقتراح التعديلات على القوانين والأنظمة والتعليمات التي تحكم أعمال الصرافة؛
- ❖ **دائرة الاستثمارات والعمليات الخارجية:** تتولى إدارة موجودات المملكة من الذهب والعملات الأجنبية بما يحقق معايير الضمان السيولة والربحية، وإدارة جميع العمليات المالية والمصرفية الخارجية؛
- ❖ **دائرة الأبحاث:** تتولى مهمة تمكين البنك من رسم وتنفيذ سياسته النقدية، وإعداد الأبحاث والتقارير واقتراح التوصيات، كما تتولى الإعداد لمشاورات المملكة الدورية مع المؤسسات المالية الإقليمية والدولية¹؛
- ❖ **دائرة التدقيق الداخلي:** تتولى مهمة التحقيق من صحة وسلامة نشاطات البنك المختلفة إضافة إلى متابعتها لمؤشرات قياس الأداء المختلفة؛

¹ زياد فريز، الخطة الإستراتيجية للبنك المركزي الأردني 2013/2015، المملكة الأردنية الهاشمية، 2015، ص 4

- ❖ **دائرة الموارد البشرية:** تتولى مهمة المساهمة في تحقيق أهداف البنك عن طريق استقطاب وتوفير الموارد البشرية اللازمة للقيام بالمهام التي حددها البنك المركزي الأردني بكفاءة عالية؛
- ❖ **دائرة إدارة المخاطر :** تتولى وضع وتنفيذ ومراجعة الإطار العام فدارة المخاطر الكلية والذي يتضمن آليات تحديد وتقييم ومراقبة وضبط المخاطر والسيطرة عليها بشكل مستمر، مما يضمن ديمومة تحقيق أهداف البنك بشكل كفؤ وفعال؛
- ❖ **دائرة الاستقرار المالي:** تتولى التحقق من قدرة الجهاز المالي على تحمل الصدمات من خلال تحليل وتقييم ومراقبة وضبط المخاطر على المستوى الكلي للجهاز المالي، و وضع وتنفيذ استراتيجيات التعامل مع الأزمات المالية وصولاً لمتطلبات الاستقرار المالي؛
- ❖ **الدائرة المالية:** تتولى إدارة النظام المحاسبي وإعداد القوائم المالية الدورية والختامية وإجراء عمليات التقييم وتوفير الموارد المادية والخدمات وفق نظام اللوازم واتباع أفضل الممارسات و الأعراف الدولية المعتمدة، وتعمل على تسديد النفقات وتحصيل المقبوضات الإدارية وتخطيط الاحتياجات وإدارة عملية تبادل الاتصالات المالية الالكترونية؛
- ❖ **الدائرة الإدارية:** تتولى توفير احتياجات البنك من الأبنية والإنشاءات والتجهيزات الثابتة والخدمات اللازمة لتسيير أعماله؛
- ❖ **دائرة الحاسوب:** تتولى مهمة أئمة فعاليات البنك باستعمال أحدث وسائل التطوير المتوفرة داخليا وخارجيا، كما تعمل على إدارة الجاهزية الالكترونية والبنية التحتية الالكترونية وتسهيل عمليات الاتصال الداخلي والخارجي والمحافظة على مستوى فعال من أمن وحماية المعلومات والمعدات؛
- ❖ **الفروع:** يتولى كل فرع من فروع البنك مهمة تقديم الخدمات المصرفية الأزمة لعملاء البنك في المنطقة التي يتواجد فيها؛
- ❖ **مكتب الاستشارات القانونية:** يتولى مهمة تدعيم قرارات البنك بالآراء والاستشارات القانونية وتمثيل البنك أمام المحاكم وفق ما يقرره المحافظ أو أي من نائبيه؛
- ❖ **مكتب المحافظ:** يتولى المكتب مهمة مساعدة المحافظ ونائبيه في إدارة وتنظيم شؤون المكتب الإدارية والفنية، وتقديم الرأي والمشورة للمحافظ ونائبيه في بعض نشاطات البنك الرئيسة، وإعداد الملخصات حول الدراسات المتخصصة والمقالات والمنشورات المتعلقة بأعمال البنك وفقا لتوجيهات المحافظ ومجلس الإدارة؛¹
- ❖ **مكتب البنك لدى الديوان الملكي الهاشمي العامر:** يتولى المكتب مهمة تنفيذ كافة الأعمال المصرفية التي يطلبها الديوان الملكي العامر بالدينار الأردني وبالعملة الأجنبية؛

¹ زياد فريز، 2013/2015، نفس المرجع، ص ص 5-6.

❖ اللجان المتخصصة:

- اللجان الدائمة التي يرأسها المحافظ:

- اللجنة الاستشارية؛
- لجنة إدارة المخاطر؛
- لجنة الاستقرار المالي؛
- لجنة عمليات السوق المفتوحة؛
- لجنة إدارة خطة استمرارية العمل.

- اللجان الدائمة التي يرأسها نائب المحافظ:

- لجنة الموارد البشرية؛
- لجنة العطاءات المحلية؛
- لجنة التسليف؛
- لجنة الاستثمار؛
- لجنة عطاءات الدائرة؛
- اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات.

- اللجان الدائمة الأخرى في البنك:

- لجنة أمن وحماية المعلومات؛
- لجنة التعويض عن النقد المشوه؛
- لجنة تسلم اللوازم؛
- لجنة النشاط الاجتماعي؛
- لجنة دراسة اقتراحات وشكاوي العاملين؛¹
- لجنة الكشف عن العقارات؛
- لجنة اللوازم؛
- لجنة إتلاف النقود؛
- اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات.

ثانيا: مهام البنك المركزي الأردني

¹ زياد فريز، 2015/2013، نفس المرجع، ص 7.

يقوم البنك المركزي الأردني بعدة مهام من أهمها مايلي:

- 1 إصدار أوراق النقد والمسكوكات في المملكة وتنظيمه؛
- 2 الحفاظ على الاستقرار النقدي في المملكة؛
- 3 ضمان قابلية تحويل الدينار الأردني؛
- 4 إدارة نظام المدفوعات الوطني؛
- 5 إدارة احتياطات البنوك بما يتلاءم ومتطلبات تمويل النشاط الاقتصادي؛
- 6 توفير البيئة المصرفية الملائمة لحشد المدخرات وتمويل الاستثمار.

ثالثاً: أهداف البنك المركزي الأردني

يهدف البنك المركزي الأردني إلى:

- 1 الحفاظ على الاستقرار النقدي؛
- 2 ضمان قابلية تحويل الدينار الأردني؛
- 3 المساهمة في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي؛
- 4 المساهمة في تشجيع النمو الاقتصادي المطرد وفق السياسات الاقتصادية العامة للمملكة.¹

¹ البنك المركزي الأردني، نفس المرجع.

المبحث الثاني: دراسة حالة مؤسسة البنك المركزي الأردني.

تعتبر معدلات سعر الفائدة من بين المتغيرات الأساسية المهمة التي تتم مراجعتها، كما تؤثر في القرارات الشخصية مثل الادخار وكذلك القرارات الخاصة مثل وضع الأموال في حساب الادخار وفي قرار الاقتصاد....

المطلب الأول: تطورات أسعار الفائدة خلال الفترة من 2015 إلى 2018

لاحظ البنك المركزي الأردني خلال هذه الفترة عدة تطورات في أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية.

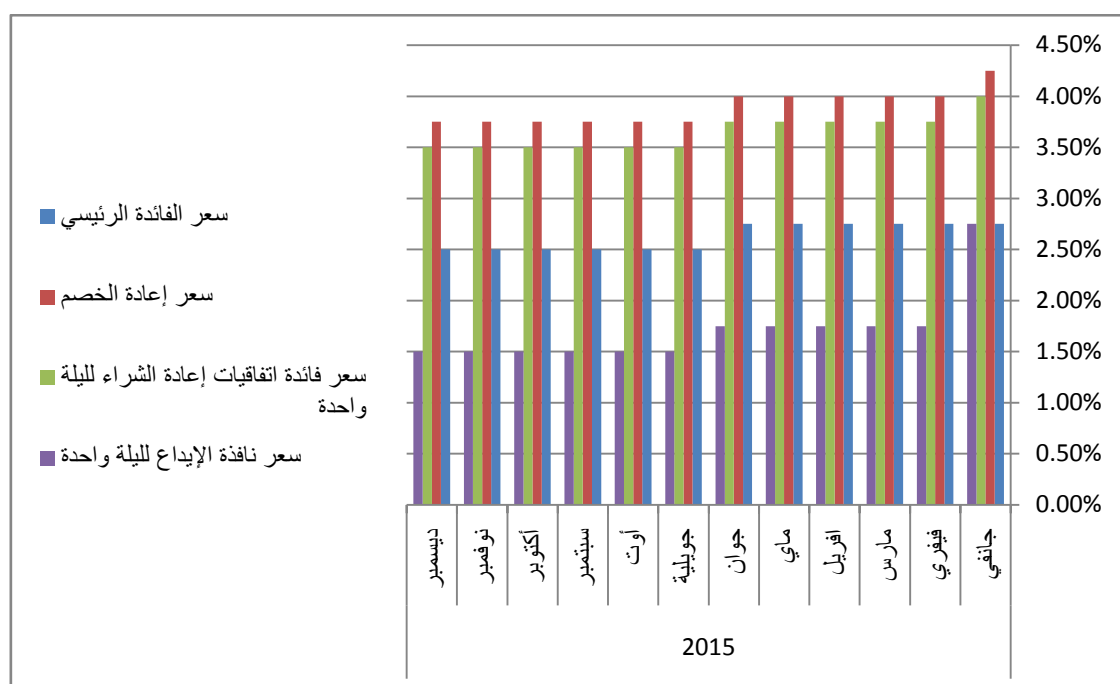
الجدول رقم 1-1 تطورات أسعار الفائدة خلال سنة 2015

2015												البيان التاريخ
ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أوت	جويلية	جوان	ماي	افريل	مارس	فيفري	جانفي	
%2.50	%2.50	%2.50	%2.50	%2.50	%2.50	%2.75	%2.75	%2.75	%2.75	%2.75	%2.75	سعر الفائدة الرئيسي
%3.75	%3.75	%3.75	%3.75	%3.75	%3.75	%4.00	%4.00	%4.00	%4.00	%4.00	%4.25	سعر إعادة الخصم
%3.50	%3.50	%3.50	%3.50	%3.50	%3.50	%3.75	%3.75	%3.75	%3.75	%3.75	%4.00	سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة
%1.50	%1.50	%1.50	%1.50	%1.50	%1.50	%1.75	%1.75	%1.75	%1.75	%1.75	%2.75	سعر نافذة الإيداع لليلة واحدة

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على معطيات البنك المركزي الأردني

من خلال الجدول رقم 1-1 بالنسبة لسنة 2015 نلاحظ أن البنك المركزي الأردني خفض من أسعار الفائدة 25 نقطة أساسي، من أجل متابعة البنك للتطورات العالمية و الإقليمية والمحلية في ضوء وجود عدد من المؤشرات الإيجابية التي تدعم خفض سعر الفائدة كترافع معدل الدخل لبيع - 0.8 % خلال 5 أشهر الأولى والذي لجأ بشكل رئيسي عن انخفاض أسعار النفط العالمية ليصبح هيكل أسعار الفائدة على الشكل التالي:

الشكل رقم 1-1 يوضح تطورات أسعار الفائدة خلال سنة 2015.



المصدر: من إعداد الطالبتان بالاستناد على معطيات الجدول 1-1

نلاحظ من خلال الشكل 1-1 أن سعر الفائدة الرئيسي كان خلال الأشهر الأولى 2.75% وتم تخفيضه في جويلية إلى 2.50% من أجل إعطاء إشارات واضحة حول موقف السياسة النقدية وتوجهاتها إزاء التطورات النقدية والاقتصادية محليا وخارجيا.

أما بالنسبة لسعر إعادة الخصم كان 4.25% في شهر جانفي وتم تخفيضه مرتين في هذا العام من 4% إلى 3.75% وذلك من أجل الحفاظ على تنافسية الأدوات المالية الادخارية الدينار الأردني في ضوء تطورات أسعار الفائدة في الأسواق الدولية بعد الأخذ بعين الاعتبار الأداء الاقتصادي في المملكة، وكذلك التوسع في الائتمان وزيادة حجم النقود المتداولة¹.

¹ أسعار الفائدة والسياسة النقدية، متاح على الموقع www.cbj.gov.jo، تاريخ الاطلاع (20/4/2019)،

أما بالنسبة لسعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة الواحدة استمر البنك بتخفيض سعر فائدة إعادة الشراء لليلة الواحد لتنفيذ عملية السوق المفتوحة المؤقتة والدائمة استنادا إلى التعاميم للبنوك المرخصة والصادرة عن البنك المركزي وكلما استدعت الظروف إلى ذلك.

أما بخصوص سعر نافذة الإيداع لليلة الواحدة انخفض من 2.75% إلى 1.50% وذلك من أجل استقطاب جزء محدد من السيولة لدى البنوك ، كما استمر البنك المركزي قبول السيولة التي ترغب البنوك في إيداعها بعد الاكتتاب في شهادات الإيداع .

الجدول رقم 2-2 تطورات أسعار الفائدة لسنة 2016

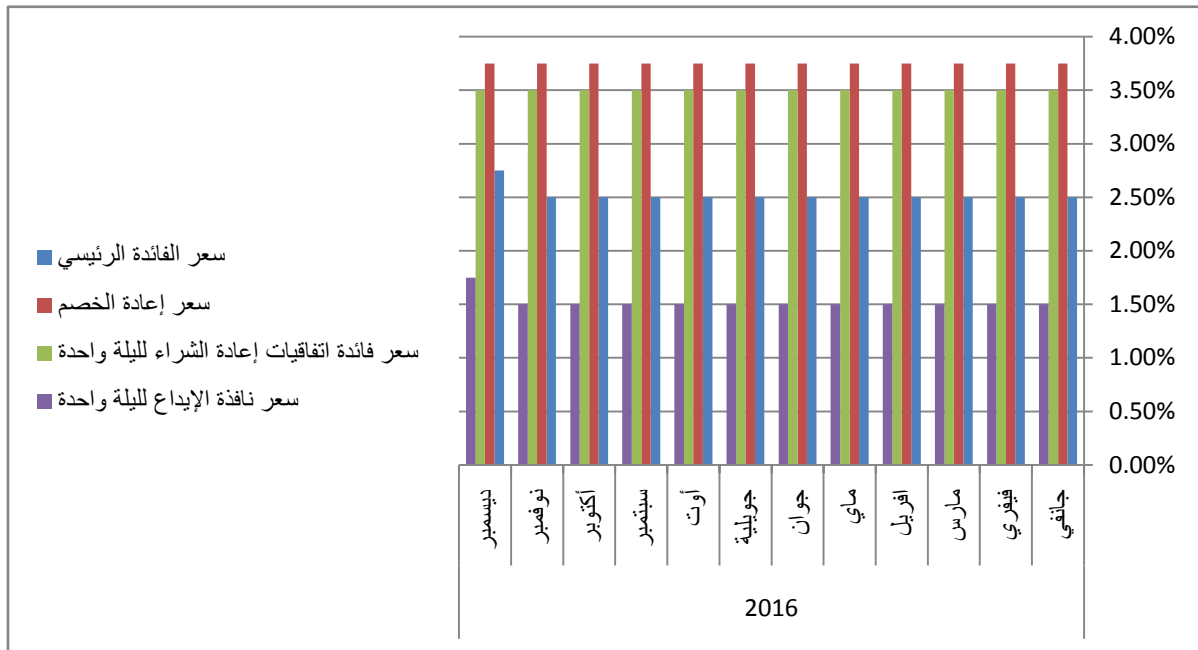
2016												البيان التاريخ
ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أوت	جويلية	جوان	ماي	افريل	مارس	فيفري	جانفي	
%2.75	%2.50	%2.50	%2.50	%2.50	%2.50	%2.50	%2.50	%2.50	%2.50	%2.50	%2.50	سعر الفائدة الرئيسي
%3.75	%3.75	%3.75	%3.75	%3.75	%3.75	%3.75	%3.75	%3.75	%3.75	%3.75	%3.75	سعر إعادة الخصم
%3.50	%3.50	%3.50	%3.50	%3.50	%3.50	%3.50	%3.50	%3.50	%3.50	%3.50	%3.50	سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة
%1.75	%1.50	%1.50	%1.50	%1.50	%1.50	%1.50	%1.50	%1.50	%1.50	%1.50	%1.50	سعر نافذة الإيداع لليلة واحدة

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على معطيات البنك المركزي الأردني

بالنسبة لسنة 2016 من خلال الجدول 2-2 نلاحظ أن متابعة البنك المركزي مستمرة للتطورات الاقتصادية الرئيسية، المحلية والإقليمية والدولية وخاصة ما تشهده الأسواق المالية العالمية من تطورات في أسعار الفائدة على بعض العملات العالمية الإقليمية.

ولتتضح الصورة أكثر يمكن عرض معطيات الجدول بالشكل التالي:

الشكل رقم 2-2: يوضح تطورات أسعار الفائدة خلال سنة 2016



المصدر: من إعداد الطالبان بالاستناد على معطيات الجدول 2-2

نلاحظ من خلال الشكل 2-2 أن البنك المركزي الأردني مقارنة بالسنة الماضية بقيت أسعار الفائدة ثابتة إلى غاية الشهر الأخير من سنة 2016، حيث ارتفع كل من سعر الفائدة الرئيسي وسعر فائدة الإيداع لليلة الواحدة بواقع 25 نقطة أساس والإبقاء على سعر فائدة إعادة الخصم وسعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة الواحدة دون تغيير، وذلك من أجل الانسجام مع سياسة البنك المركزي النقدية في الحرص على ضمان تنافسية وجاذبية الدينار الأردني كوعاء للمدخرات المحلية أو الحفاظ على أركان الاستقرار النقدي والمصرفي، وكذلك من أجل مساهمة السياسة النقدية في خلق بيئة جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي، وتمكين الاقتصاد الوطني من تحقيق معدلات نمو مناسبة.

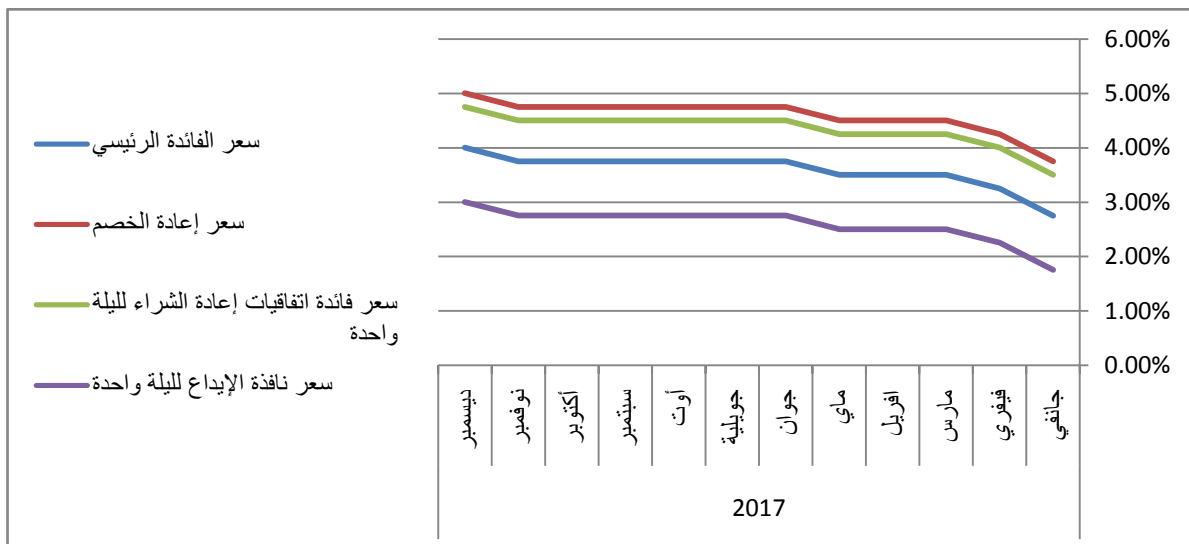
الجدول رقم 2-3. تطورات أسعار الفائدة لسنة 2017

2017												البيان التاريخ
ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أوت	جويلية	جوان	ماي	افريل	مارس	فيفري	جانفي	
%4.00	%3.75	%3.75	%3.75	%3.75	%3.75	%3.75	%3.50	%3.50	%3.50	%3.25	%2.75	سعر الفائدة الرئيسي
%5.00	%4.75	%4.75	%4.75	%4.75	%4.75	%4.75	%4.50	%4.50	%4.50	%4.25	%3.75	سعر إعادة الخصم
%4.75	%4.50	%4.50	%4.50	%4.50	%4.50	%4.50	%4.25	%4.25	%4.25	%4.00	%3.50	سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة
%3.00	%2.75	%2.75	%2.75	%2.75	%2.75	%2.75	%2.50	%2.50	%2.50	%2.25	%1.75	سعر نافذة الإيداع لليلة واحدة

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على معطيات من البنك المركزي الأردني

ويمكن ترجمت الجدول 2-3 في الشكل التالي:

الشكل رقم 2-3: يبين تطورات أسعار الفائدة خلال سنة 2017



المصدر: من إعداد الطالبان بناء على معطيات الجدول 2-3 .

من خلال الشكل 2-3 لسنة 2017 حفاظا على هدف البنك المركزي الأردني المتمثل في تحقيق الاستقرار النقدي في المملكة، قررت لجنة عملية السوق المفتوحة رفع سعر الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية بواقع 25 نقطة أساسي بالنسبة لبعض الأشهر وذلك من أجل تعزيز الاستقرار النقدي والمالي في المملكة وزيادة جاذبية الأدوات المحررة بالدينار مقابل العملات الأخرى من خلال الحفاظ على هيكل أسعار الفائدة المحلي ضمن مستويات تتسجم مع أسعار الفائدة العالمية والإقليمية، حيث يستمر البنك بمتابعة تطورات أسعار الفائدة العالمية والمؤشرات النقدية والاقتصادية المحلية واتخاذ الإجراءات المناسبة التي تضمن تحقيق الاستقرار النقدي والمالي وتساهم في تشجيع النمو الاقتصادي¹.

¹ أسعار الفائدة والسياسة النقدية، نفس المرجع.

الجدول رقم 2-4. تطورات أسعار الفائدة لسنة 2018

2018												البيان	التاريخ
ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أوت	جويلية	جوان	ماي	افريل	مارس	فيفري	جانفي		
%4.75	%4.50	%4.50	%4.25	%4.25	%4.25	%4.25	%4.25	%4.25	%4.25	%4.00	%4.00	سعر الفائدة الرئيسي	
%5.75	%5.50	%5.50	%5.25	%5.25	%5.25	%5.25	%5.25	%5.25	%5.25	%5.00	%5.00	سعر إعادة الخصم	
%5.50	%5.25	%5.25	%5.00	%5.00	%5.00	%5.00	%5.00	%5.00	%5.00	%4.75	%4.75	سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة	
%4.00	%3.75	%3.75	%3.50	%3.50	%3.50	%3.50	%3.25	%3.25	%3.25	%3.00	%3.00	سعر نافذة الإيداع لليلة واحدة	

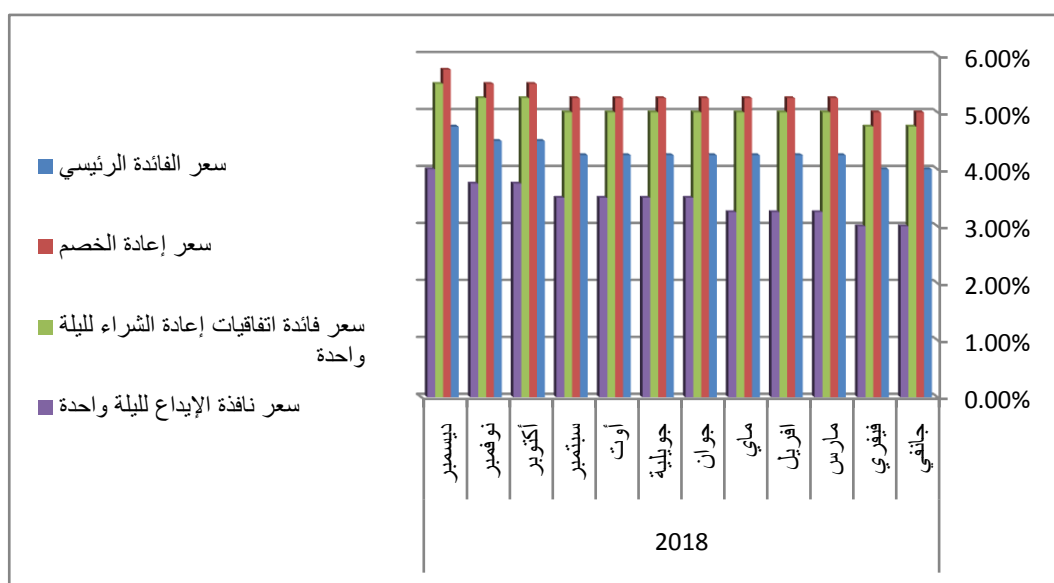
المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على معطيات البنك المركزي الأردني.

الفصل الثاني: دراسة حالة البنك المركزي الأردني

من خلال الجدول 2-4 بالنسبة لسنة 2018 قررت لجنة عملية السوق المفتوحة رفع سعر الفائدة بواقع 25 نقطة أساسي على أدوات السياسة النقدية كافة، ذلك بهدف تعزيز الاستقرار النقدي والمالي في المملكة وزيادة جاذبية الأدوات المحررة بالدينار مقابل العملات الأخرى والحفاظ على هيكل أسعار الفائدة المحلي، كما يستمر البنك المركزي بالمتابعة الحديثة للتطورات الاقتصادية، محلياً ودولياً، واتخاذ الإجراءات الملائمة، بما يكفل تعزيز أركان الاستقرار النقدي والمالي في المملكة.

ونعكس صور الجدول أعلاه في الشكل التالي:

الشكل رقم 2-4. يبين تطورات أسعار الفائدة لسنة 2018



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول 2-4.

نلاحظ من خلال الشكل 2-4 كذلك خلال الشهرين الأولين بقيت أسعار الفائدة كما كانت في سنة 2017، أما في مارس من سنة 2018 قد تم رفع كل من أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية إلى غاية شهر جوان من نفس السنة.

في حين أنه في شهر جوان قد تم رفع من سعر نافذة الإيداع لليلة الواحدة بواقع 25 نقطة أساسي وتم الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسي وسعر إعادة الخصم وسعر اتفاقيات إعادة الشراء لليلة الواحدة دون تغيير. كما يهدف الرفع من سعر فائدة نافذة الإيداع إلى تعزيز الاستقرار النقدي والمالي في المملكة، في حين لم يقوم البنك بتغيير سعر الفائدة الرئيسي من أجل تعزيز توجه البنك المركزي الرامي إلى المساهمة في خفض النمو الاقتصادي وذلك من خلال مواصلة توفير السيولة للبنك بكلف مناسبة تعكس هذا الهدف.

كذلك نلاحظ بالنسبة لشهر أكتوبر وديسمبر من سنة 2018 أنه كذلك تم الرفع من أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية بواقع 25 نقطة أساس، من أجل تعزيز أركان الاستقرار النقدي والمصرفي وضمان تنافسية الأدوات المحررة بالدينار الأردني.

المطلب الثاني: طرق معالجة مخاطر أسعار الفائدة.

من خلال التقلبات الناجمة عن أسعار الفائدة من انخفاض وارتفاع والذي ينجم عنه مخاطر أسعار الفائدة لذلك أصبح لزاما على هذه البنوك التعرف على مخاطر الفائدة وتحديدتها وقياسها والحد من الآثار الناجمة عنها والسيطرة عليها من خلال إستراتيجية إدارة المطلوبات والموجودات والمطلوبات، حيث تعد إدارة مخاطر أسعار الفائدة من أهم البنود التي تأخذ بعين الاعتبار عند تصنيف البنوك التجارية، كما قد قامت لجنة بازل بإصدار قواعد لإدارة مخاطر أسعار الفائدة وعدته من الأولويات التي يجب الاهتمام بها في البنوك التجارية.

كما تستخدم البنوك التجارية مبادلات الفائدة لتحوط من مخاطر أسعار الفائدة كما يلي:

في حالة الفجوة السالبة، يتخذ البنك موقف الطرف الذي يدفع تدفقا نقديا على أساس أسعار فائدة ثابتة ويقبض تدفقا نقديا على أساس أسعار فائدة عائمة. بينما في حالة الفجوة الموجبة، يتخذ البنك موقف الطرف الذي يدفع تدفقا نقديا على أساس أسعار فائدة عائمة ويقبض تدفقا نقديا على أساس أسعار فائدة ثابتة.¹

الجدول 2-5 أثار تغير سعر الفائدة على الهامش الفائدة.

الحالة	أثر ارتفاع الفائدة على هامش الفائدة	أثر انخفاض الفائدة على هامش الفائدة
فجوة موجبة	ربح	خسارة
فجوة سالبة	خسارة	ربح
عدم وجود فجوة	عدم تأثر الهامش	عدم تأثر الهامش

المصدر: مروان النخلة، قياس وتحليل إدارة المخاطر المالية.

وتتجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الموجودات المالية الأخرى، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات

¹ مؤيد عبد الرحمن الدوري وسعيد جمعة عقل، نفس المرجع.

الفصل الثاني: دراسة حالة البنك المركزي الأردني

والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو عادة مراجعته أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة، ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات من خلال إستراتيجية إدارة المخاطر التي تتولاها لجنة الموجودات والمطلوبات، ويتبع البنك سياسة التحوط المالي لكل من الموجودات المالية والمطلوبات المالية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وهو التحوط المتعلق بمخاطر مستقبلية متوقعة.

يقوم البنك بوضع سيناريوهات لقياس حساسية مخاطر أسعار الفائدة بالإضافة إلى توفير نظام لمراقبة الاختلاف في تاريخ إعادة التسعير بما يضمن ضبط وتخفيض المخاطر ومراعاة المخاطر المقبولة وموازنة آجال استحقاق الموجود مع المطلوب وكذلك فجوات الفوائد والتحوط لأسعارها.¹

كذلك إن التغيرات في أسعار الفائدة في السوق ممكن أن تؤثر بشكل سلبي على الوضع المالي للبنك وذلك من خلال التأثير المباشر على إيرادات البنك (صافي دخل البنك من الفوائد) بالإضافة إلى المتوسط إلى طويل الأجل على قيمة السوقية لموجودات البنك ومطلوباته والتي تتأثر قيمتها بمعدل سعر الفائدة.

يتم تطبيق اختبارات الحساسية فيما يتعلق بأسعار الفائدة على كل من الأدوات التي تحمل أسعار فائدة متغيرة أو ثابتة سواء كانت منصفة في المحفظة البنكية أو محفظة المتاجرة، ويتم إجراء الاختبارات الخاصة بتحليل الفجوات كما يلي:

اختبارات تحليل الفجوات: تهدف هذه الاختبارات إلى تحديد وضع البنك فيما يخص رصيد الموجودات والمطلوبات الحساسة لمخاطر أسعار الفائدة، ضمن هذه الاختبارات يتم إجراء ما يلي:

الجدول 2-6. اختبارات تحليل الفجوات.

الفرضية	الارتفاع/الانخفاض
الأقل شدة	ارتفاع/انخفاض أسعار الفائدة بمقدار 100 نقطة أساس
متوسط الشدة	ارتفاع/انخفاض أسعار الفائدة بمقدار 150 نقطة أساس
الأكثر شدة	ارتفاع/انخفاض أسعار الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس

المصدر: تعميم الاختبارات الضاغطة.

تعد مخاطر إعادة التسعير من أبرز مخاطر سعر الفائدة والتي تنتج عن اختلاف مواعيد الاستحقاق (لأسعار الفائدة الثابتة) ومواعيد إعادة التسعير (لأسعار الفائدة المتغيرة) لموجودات ومطلوبات البنوك وبنود

¹ التقرير السنوي الثالث عشر، تقرير مجلس الإدارة، البنك المركزي الأردني، على الرابط، www.cbj.gov.jo، ص 93

الفصل الثاني: دراسة حالة البنك المركزي الأردني

خارج الميزانية، فعلى سبيل المثال: إذا قام البنك بتمويل قرض طويل الأجل يحمل سعر فائدة ثابت باستخدام وديعة قصيرة الأجل بسعر فائدة متغير فسيواجه البنك انخفاضاً في دخله المستقبلي إذا ارتفعت أسعار الفائدة، إن سبب الانخفاض يعود إلى أن التدفقات النقدية من القرض ثابتة طوال مدة القرض، أما الفائدة التي يدفعها على الوديعة فمتغيرة، يبدأ الاختبار بتحديد جدول لتوزيع الموجودات والمطلوبات وبنود خارج الميزانية الحساسة لسعر الفائدة ضمن فترات زمنية وفقاً لمواعيد الاستحقاق (لأسعار الفائدة الثابتة) ومواعيد إعادة التسعير (لأسعار الفائدة المتغيرة) ثم يتم تحديد تأثير انخفاض أسعار الفائدة على أرباح البنك وقيم موجوداته.¹

¹ البنك المركزي الأردني، تعميم الاختبارات الضاغطة، متاح على، www.cbj.gov.jo، تاريخ الاطلاع (20/4/2019)، على 23:00، ص ص 3-4.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة التطبيقية لمعطيات البنك المركزي الأردني، يمكننا القول أن البنك المركزي الأردني يتعرض إلى تغيرات في أسعار الفائدة من سنة إلى أخرى ومن شهر إلى شهر آخر، فيوجد هناك انخفاض وارتفاع لأسعار الفائدة كل شهر وكل سنة هذا من عدم دقة التوقعات والتنبؤات المستقبلية بمخاطر أسعار الفائدة كما يقوم بعدة إجراءات لإدارة هذه المخاطر.

خاتمة عامة

من خلال دراستنا لموضوع أساليب إدارة مخاطر أسعار الفائدة في البنوك التجارية حاولنا معرفة أهم الأساليب التي تعالج فيها البنوك التجارية مخاطر أسعار الفائدة والوسائل الموجهة لمعالجة هذه المخاطر، تعتبر البنوك التجارية من أكثر البنوك تعرضاً للمخاطر لاسيما في وقتنا الحاضر حيث تعاظمت هذه المخاطر وتغيرت طبيعتها في ظل تطورات التحرير المالي ومستحدثات العمل المصرفي وتنامي استخدام أدوات مالية جديدة يساعد على خلقها التقدم التكنولوجي في البنوك.

ومن منطلق أهمية هذه الخطوة فقد ألقينا الضوء على إدارة مخاطر أسعار الفائدة التي تواجه العمل المصرفي حيث أن إدارة المخاطر بالنسبة للبنوك عبارة عن نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديد قياسيةها وتحديد مقدار آثارها المحتملة على أعمال البنك وأصوله وإيراداته ووضع الخطط المناسبة لما يلزم ولما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو لكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها إن لم يكن القضاء على مصادرها.

وللوقوف على اختبار الفرضيات، فقد أثبتنا عبر الدراسة أن كل الفرضيات صحيحة وهي كالآتي:

- **الفرضية الأولى:** أثبتنا أن إدارة المخاطر هي عملية تحديد وقياس والسيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه المصرف وتكمن أهميتها في تزويد البنك بنظرة أفضل للمستقبل .
- **الفرضية الثانية:** أثبتنا كذلك أن إدارة مخاطر سعر الفائدة في البنوك تتم بالحرص على تطبيق إجراءات الحيطة والحذر لتفادي الأخطار ومواجهتها بشكل سليم .

ومن خلال هذا العمل توصلنا إلى عدد من النتائج في غاية الأهمية نذكر منها:

- كأول نتيجة وصلنا إليها، هي إن سعر الفائدة المطبقة والمفروضة على البنك المركزي الأردني غير ثابتة.
- يستخدم البنك عدة أساليب حديثة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة.
- يعتبر البنك المركزي من أهم و أكبر البنوك المعروفة في منطقة الشرق الأوسط.
- تعتبر الآليات المستخدمة من طرف البنك في إدارة أسعار الفائدة فعالة.
- تعتبر أهمية سعر الفائدة كأداة من أدوات السياسة النقدية.
- أن البنوك التجارية تقوم بخدمات من شأنها تطوير الاقتصاد وترقيتها .

وبناء على النتائج المتوصل إليها نقترح بعض الحلول والتي هي بمثابة توصيات وتلخص فيما يلي:

- يجب على البنك إتباع سياسات لإدارة المخاطر و استحداث مصالح يكون هدفها التحكم في درجات المخاطر التي تتعرض لها البنوك.
- تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية البنك.

- يجب على البنوك استقطاب كفاءات بنكية لسد فجوة الخبرات المهنية عالية التخصص في مجال إدارة المخاطر والإشراف على هذا النشاط.
- من الضروري إنشاء اللوائح المتعلقة بإدارة مخاطر أسعار الفائدة لإجبار البنوك على إتباعها.
- ينبغي من إدارات المصارف أن تقوم بتطوير أنظمتها الداخلية بصفة دائمة من خلال تحديث وتطوير الإدارة الداخلية وكذا وضع استراتيجيات معينة لإدارة المخاطر بصفة عامة وإدارة مخاطر أسعار الفائدة بصفة خاصة.
- لا بد من الاستفادة من وفرة المعلومات لأن قياس المخاطر وإدارتها يعتمد على مقدار المعلومات المتاحة لإدارة البنك التجاري ونوعيتها.
- رفع المستوى الرقابي على الحركة المصرفية ووضع شروط وقيود جديدة على المنظمة المصرفية بغية التقليل من مختلف المخاطر بما فيها تقلبات أسعار الفائدة.

آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا لأساليب إدارة مخاطر أسعار الفائدة على مستوى أحد البنوك التجارية، واستخلصنا للنتائج المذكورة، نرى أنه هناك العديد من المواضيع ذات الصلة يمكن معالجتها وإلقاء الضوء عليها مستقبلاً تتمثل في:

- إدارة أسعار الفائدة في البنوك الأسيوية.
- أساليب إدارة مخاطر أسعار الفائدة في البنوك الأسيوية.
- إدارة مخاطر أسعار الفائدة على مستوى المؤسسات الاقتصادية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

- 1- السيد متولي عبد القادر ، اقتصاديات النقود والبنوك ، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، 2010م.
- 2- جميل الزيدانين/ السعودي، أساسيات في الجهاز المالي ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 1999م.
- 3- توماس ماير، جيميس أس دوسينبري وروبرت زد أليبر، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة: السيد احمد عبد الخالق، دار المريخ للنشر، الرياض، 2002م.
- 4- سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي ، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2009م.
- 5- سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية، 2005م.
- 6- علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية ، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، شارع محمد الحوت، 2012م، بيروت، رأس النبع.
- 7- فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2004م.
- 8- كمال محمود حبرا، التأمين وإدارة المخاطر ، الطبعة الأولى، الاكاديمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2015م.
- 9- محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2005.
- 10- محمد علي محمد أحمد ألينا، القرض المصرفي، الطبعة الأولى، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، عمان، 2006م.
- 11- محمد محمود المكاوي، البنوك الإسلامية ومأزق بازل، الطبعة الأولى، دار الفكر والقانون، 2013.
- 12- محمود يونس، عبد النعيم مبارك، النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002/2003.
- 13- مصطفى يوسف كافي، إدارة المخاطر والتأمين ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2016 م.

ثانياً: الأطروحات:

- 14- بوكساني رشيد، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية و سبل تفعيلها ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2015/2016.

ثالثا: الرسائل:

- 15- بويلوطه بلال، أثر تحرير سعر الفائدة على الاقتصاد الجزائري الفترة 2000-2008، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص نقود وبنوك، 2010/2011.
- 16- بوزيدي جمال، دور سعر الفائدة في إحداث الأزمات المالية ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، 2011/2012.
- 17- ثائر فتحي محمد وهدان، اثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية ، تخصص المحاسبة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، 2017.
- 18- سامر منصور، تقلبات أسعار الفائدة آثارها في معدلات النمو الاقتصادي : دراسة مقارنة بين سورية وتونس، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، 2014.
- 19- عبدلي لطيفة، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية ، تخصص إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011/2012.
- 20- لخضر بن فليس، أثر سعر الفائدة على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2011، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2013-2014.

رابعا: مجلة:

- 21- مؤيد عبد الرحمن الدوري وسعيد جمعة عقل، إستراتيجية إدارة مخاطر أسعار الفوائد في البنوك التجارية الأردنية باستخدام مبادلات الفائدة : دراسة تطبيقية، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد (12)، العدد (2)، أوت 2008.

خامسا: التقارير:

- 22- التقرير السنوي الثالث عشر، تقرير مجلس الإدارة، البنك المركزي الأردني ، على الرابط، www.cbj.gov.jo.

سادسا: الانترنت:

- 23- مروان نخلة، قياس وتحليل إدارة مخاطر المالية، 22 فبراير 2010.
- 24- زياد فريز، الخطة الإستراتيجية ، البنك المركزي الأردني، 2016-2018، نسخة مراجعه (2017) www.cbj.gov.jo.

قائمة المصادر والمراجع

25- زياد فريز ، **الخطة الإستراتيجية** ، للبنك المركزي الأردني 2013-2015، المملكة الأردنية الهاشمية، 2015 www.cbj.gov.jo .

26-البنك المركزي الأردني، www.cbj.gov.jo.

27-البنك المركزي الأردني، **تعميم الاختبارات الضاغطة** ، متاح على، www.cbj.gov.jo، تاريخ الاطلاع (20/4/2019)، على23:00،

سابقا: المصادر باللغة الأجنبية:

28-JEAN-LUC QUÉMARD, VALÉRIE GOLITIN, Le risque de taux d'intérêt dans le système bancaire français, Revue de la stabilité financière, Banque de France, N°6, Juin 2005.

29- Philippe Trainar et autres, taux d'Intérêt et transfert de risques :Scénarios& Enjeux, APREF, Paris, 2017

30-TARIQULLAH KHAN HABIB AHMED, **RISK MANAGEMENT**, ISLAMIC DEVELOPMENT BANK JEDDAH –SAUI ARABIA 2001.

ملاحق



الرقم : ٨٥٢٣ / 4
التاريخ : 21 رمضان 1436 هـ
الموافق : 08 تموز 2015 م

مذكرة إلى البنوك المرخصة

رقم (٢٧/ 2015)

الموضوع : تخفيض أسعار الفائدة الرئيسية على أدوات السياسة النقدية

قرر محافظ البنك المركزي الأردني تخفيض أسعار الفائدة الرئيسية على أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي الأردني بمقدار (25) نقطة أساسية، وعلى النحو التالي:-

- 1- تخفيض سعر فائدة إعادة الخصم من 4.00% إلى 3.75%.
- 2- تخفيض سعر اتفاقيات إعادة الشراء لأجل ليلة واحدة من 3.75% إلى 3.50%.
- 3- تخفيض "سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي "CBJ Main Rate" من 2.75% إلى 2.50% ويُعبر عنه حالياً بسعر "فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع" وسعر الفائدة على شهادات الإيداع سيكون ضمن المدى (2.25% - 2.50%).
- 4- تخفيض سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة من 1.75% إلى 1.50%.

يعمل بهذا القرار اعتباراً من يوم الخميس الموافق 2015/07/09.

المحافظ

د. زياد فريز



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



حكومة الأردن
البنك المركزي الأردني
البنك المركزي
البنك المركزي

١٦١٨٢ / 4

الرقم : 15 ربيع الأول 1438 هـ
التاريخ : 15 كانون الأول 2016 م
الموافق :

مذكرة إلى البنوك المرخصة

رقم (٥٠ / 2016)

الموضوع : رفع سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي وسعر فائدة نافذة الإيداع للدينار

قرر محافظ البنك المركزي الأردني ما يلي :-

- 1- رفع سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي "CBJ Main Rate" من (2.50%) إلى (2.75%) سنوياً (سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع).
- 2- رفع سعر فائدة نافذة الإيداع للدينار من (1.50%) إلى (1.75%) سنوياً.
- 3- رفع سعر الفائدة على شهادات الإيداع ليصبح ضمن المدى (2.50% - 2.75%) سنوياً.
- 4- الإبقاء على سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة كما هو دون تغيير عند مستوى (3.50%) سنوياً.
- 5- الإبقاء على سعر فائدة إعادة الخصم كما هو دون تغيير عند مستوى (3.75%) سنوياً.

يعمل بهذا القرار اعتباراً من يوم الاحد الموافق 2016/12/18.

المحافظ

د. زياد فريز



٢٨٥٤

/ 4

الرقم :
التاريخ : 24 جمادى الأولى 1438 هـ
الموافق : 21 شباط 2017 م

مذكرة إلى البنوك المرخصة

رقم (8 / 2017)

الموضوع : رفع أسعار الفائدة الرئيسية على أدوات السياسة النقدية

قرر محافظ البنك المركزي الأردني رفع أسعار الفائدة الرئيسية على أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي الأردني بمقدار (50) نقطة أساسية، وعلى النحو التالي:-

- 1- رفع سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي "CBJ Main Rate" من (2.75%) إلى (3.25%) سنوياً (سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع).
- 2- رفع سعر فائدة نافذة الإيداع للدينار من (1.75%) إلى (2.25%) سنوياً.
- 3- رفع سعر الفائدة على شهادات الإيداع ليصبح ضمن المدى (3.00% - 3.25%) سنوياً.
- 4- رفع سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة من (3.50%) إلى (4.00%) سنوياً.
- 5- رفع سعر فائدة إعادة الخصم من (3.75%) إلى (4.25%) سنوياً.
- 6- الإبقاء على أسعار الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي على برنامج دعم القطاعات الاقتصادية (برنامج السلف متوسطة الأجل للبنوك) كما هو عند 1.75% للمشاريع داخل محافظة العاصمة و 1.00% للمشاريع في باقي المحافظات.

يعمل بهذا القرار اعتباراً من يوم الأربعاء الموافق 2017/02/22.

المحافظ

د. زياد فريز



الرقم : ٤١٣٤ / 4
التاريخ : 17 جمادى الآخرة 1438 هـ
الموافق : 16 آذار 2017 م

مذكرة إلى البنوك المرخصة

رقم (١٢ / 2017)

الموضوع : رفع أسعار الفائدة الرئيسية على أدوات السياسة النقدية

- قرر محافظ البنك المركزي الأردني رفع أسعار الفائدة الرئيسية على أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي الأردني بمقدار (25) نقطة أساسية، وعلى النحو التالي:-
- 1- رفع سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي "CBJ Main Rate" من (3.25%) إلى (3.50%) سنوياً (سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع).
 - 2- رفع سعر فائدة نافذة الإيداع للدينار من (2.25%) إلى (2.50%) سنوياً.
 - 3- رفع سعر الفائدة على شهادات الإيداع ليصبح ضمن المدى (3.25% - 3.50%) سنوياً.
 - 4- رفع سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة من (4.00%) إلى (4.25%) سنوياً.
 - 5- رفع سعر فائدة إعادة الخصم من (4.25%) إلى (4.50%) سنوياً.
 - 6- الإبقاء على أسعار الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي على برنامج دعم القطاعات الاقتصادية (برنامج السلف متوسطة الأجل للبنوك) كما هو عند 1.75% للمشاريع داخل محافظة العاصمة و 1.00% للمشاريع في باقي المحافظات.

يعمل بهذا القرار اعتباراً من يوم الأحد الموافق 2017/03/19.

المحافظ

د. زياد فريز



الرقم: ٨٥٨٦ / 4
التاريخ: 20 رمضان 1438 هـ
الموافق: 15 حزيران 2017 م

مذكرة إلى البنوك المرخصة

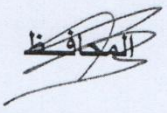
رقم (26 / 2017)

الموضوع: رفع أسعار الفائدة الرئيسية على أدوات السياسة النقدية

قرر محافظ البنك المركزي الأردني رفع أسعار الفائدة الرئيسية على أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي الأردني بمقدار (25) نقطة أساسية، وعلى النحو التالي:-

- 1- رفع سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي "CBJ Main Rate" من (3.50%) إلى (3.75%) سنوياً (سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع).
- 2- رفع سعر فائدة نافذة الإيداع للدينار من (2.50%) إلى (2.75%) سنوياً.
- 3- رفع سعر الفائدة على شهادات الإيداع ليصبح ضمن المدى (3.50% - 3.75%) سنوياً.
- 4- رفع سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة من (4.25%) إلى (4.50%) سنوياً.
- 5- رفع سعر فائدة إعادة الخصم من (4.50%) إلى (4.75%) سنوياً.
- 6- الإبقاء على أسعار الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي على برنامج دعم القطاعات الاقتصادية (برنامج السلف متوسطة الأجل للبنوك) كما هو عند 1.75% للمشاريع داخل محافظة العاصمة و 1.00% للمشاريع في باقي المحافظات.

يعمل بهذا القرار اعتباراً من يوم الأحد الموافق 2017/06/18.


المحافظ

د. زياد فريز



الرقم : ١٦٤٧٤ / 4
التاريخ : 26 ربيع الأول 1439 هـ
الموافق : 14 كانون الأول 2017 م

مذكرة إلى البنوك المرخصة

رقم (48/ 2017)

الموضوع: رفع أسعار الفائدة الرئيسية على أدوات السياسة النقدية

قرر محافظ البنك المركزي الأردني رفع أسعار الفائدة الرئيسية على أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي الأردني بمقدار (25) نقطة أساسية، وعلى النحو التالي: -

- 1- رفع سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي "CBJ Main Rate" من (3.75%) إلى (4.00%) سنوياً.
- 2- رفع سعر فائدة نافذة الإيداع للدينار من (2.75%) إلى (3.00%) سنوياً.
- 3- رفع سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة من (4.50%) إلى (4.75%) سنوياً.
- 4- رفع سعر فائدة إعادة الخصم من (4.75%) إلى (5.00%) سنوياً.
- 5- الإبقاء على أسعار الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي على برنامج دعم القطاعات الاقتصادية (برنامج السلف متوسطة الأجل للبنوك) كما هو عند 1.75% للمشاريع داخل محافظة العاصمة و 1.00% للمشاريع في باقي المحافظات.

يعمل بهذا القرار اعتباراً من يوم الأحد الموافق 2017/12/17.

المحافظ
د. زياد فريز

١١/١٠/٢٠١٧
موقع
مستشار



الرقم : ٤١٠٢ / 2/3
 التاريخ : 04 رجب 1439 هـ
 الموافق : 22 آذار 2018 م

مذكرة إلى البنوك المرخصة

رقم (11 / 2018)

الموضوع: رفع أسعار الفائدة الرئيسية على أدوات السياسة النقدية

قرر محافظ البنك المركزي الأردني رفع أسعار الفائدة الرئيسية على أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي الأردني بمقدار (25) نقطة أساسية، وعلى النحو التالي: -

- 1- رفع سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي "CBJ Main Rate" من (4.00%) إلى (4.25%) سنوياً.
- 2- رفع سعر فائدة نافذة الإيداع للدينار من (3.00%) إلى (3.25%) سنوياً.
- 3- رفع سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة من (4.75%) إلى (5.00%) سنوياً.
- 4- رفع سعر فائدة إعادة الخصم من (5.00%) إلى (5.25%) سنوياً.
- 5- الإبقاء على أسعار الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي على برنامج دعم القطاعات الاقتصادية (برنامج السلف متوسطة الأجل للبنوك) كما هو عند 1.75% للمشاريع داخل محافظة العاصمة و 1.00% للمشاريع في باقي المحافظات.

يعمل بهذا القرار اعتباراً من يوم الأحد الموافق 2018/03/25.

المحافظ

د. زياد فريز



الرقم : 8184 / 2/3

التاريخ : 29 رمضان 1439 هـ

الموافق : 14 حزيران 2018 م

مذكرة إلى البنوك المرخصة

رقم (34 / 2018)

الموضوع: رفع سعر فائدة نافذة الإيداع للدينار

قرر محافظ البنك المركزي الأردني رفع سعر الفائدة على "نافذة الإيداع للدينار" بمقدار (25) نقطة أساس، والإبقاء على باقي أسعار الفائدة الرئيسية على أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي الأردني كما هي دون تغيير، وعلى النحو التالي: -

- 1- رفع سعر فائدة نافذة الإيداع للدينار من 3.25% إلى 3.50% سنوياً.
- 2- الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي "CBJ Main Rate" كما هو دون تغيير عند مستوى 4.25% سنوياً.
- 3- الإبقاء على سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة كما هو دون تغيير عند مستوى 5.00% سنوياً.
- 4- الإبقاء على سعر فائدة إعادة الخصم كما هو دون تغيير عند مستوى 5.25% سنوياً.
- 5- الإبقاء على أسعار الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي على برنامج دعم القطاعات الاقتصادية (برنامج السلف متوسطة الأجل للبنوك) كما هي عند 1.75% للمشاريع داخل محافظة العاصمة و 1.00% للمشاريع في باقي المحافظات.

يعمل بهذا القرار اعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق 2018/06/19.

المحافظ

د. زياد فريز



12658 /2/3

الرقم :
التاريخ : 20 محرم 1440 هـ
الموافق : 30 أيلول 2018 م

مذكرة إلى البنوك المرخصة

رقم (44 / 2018)

الموضوع: رفع أسعار الفائدة الرئيسية على أدوات السياسة النقدية

قرر محافظ البنك المركزي الأردني رفع أسعار الفائدة الرئيسية على أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي الأردني بمقدار (25) نقطة أساس، وعلى النحو التالي: -

- 1- رفع سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي "CBJ Main Rate" من (4.25%) إلى (4.50%) سنوياً.
- 2- رفع سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة للدينار من (3.50%) إلى (3.75%) سنوياً.
- 3- رفع سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة من (5.00%) إلى (5.25%) سنوياً.
- 4- رفع سعر فائدة إعادة الخصم من (5.25%) إلى (5.50%) سنوياً.
- 5- الإبقاء على أسعار الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي على برنامج دعم القطاعات الاقتصادية (برنامج السلف متوسطة الأجل للبنوك) كما هي عند 1.75% للمشاريع داخل محافظة العاصمة و 1.00% للمشاريع في باقي المحافظات.

يعمل بهذا القرار اعتباراً من يوم الاثنين الموافق 2018/10/01.

المحافظ

د. زياد فريز

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



١٧١٤٣ /2/3

الرقم :
التاريخ : 15 ربيع الآخر 1440 هـ
الموافق : 23 كانون الأول 2018 م

مذكرة إلى البنوك المرخصة

رقم (64 / 2018)

الموضوع: رفع أسعار الفائدة الرئيسية على أدوات السياسة النقدية

قرر محافظ البنك المركزي الأردني رفع أسعار الفائدة الرئيسية على أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي الأردني بمقدار (25) نقطة أساس، والابقاء على أسعار الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي على برنامج دعم القطاعات الاقتصادية (برنامج السلف متوسطة الأجل للبنوك) كما هي عند 1.75% للمشاريع داخل محافظة العاصمة و 1.00% للمشاريع في باقي المحافظات.

يعمل بهذا القرار اعتباراً من يوم الاثنين الموافق 2018/12/24.

المحافظ

د. زياد فريز

(١١) ١٧١٤٣ /٢/٣

Interest rate risk management techniques

Par: boubekri mebrouka; djeha fouzia

Director: TROUBIA NADIR

ملخص

عرفت الصناعة المصرفية تغيرات كبيرة لاسيما في وقتنا الحالي، وهذا نتيجة للتقدم في مجال المبتكرات المالية، مما أدى إلى زيادة المنافسة بين المصارف والمؤسسات المالية وارتفاع المخاطر التي تهدد وجود واستمرارية المصارف، بحيث تعاظمت هذه المخاطر وتغيرت طبيعتها في ظل مستحدثات العمل المصرفي وتنامي استخدام أدوات مالية جديدة في الصناعة المصرفية، لذلك أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر المحيطة بالمصارف أو بالأحرى العمل المصرفي، ونخص بالذكر هنا إدارة مخاطر أسعار الفائدة من أجل إدارتها والحد منها وكذلك السيطرة عليها.

حيث تناولنا في هذه الدراسة أهم المخاطر المتعلقة بالعمل المصرفي، وكيفية إدارة المخاطر أسعار الفائدة في البنوك التجارية والوقوف على مدى تطبيق مبادلات أسعار الفائدة ومختلف الوسائل والإجراءات للتحوط منها.

الكلمات المفتاحية:

إدارة المخاطر، سعر الفائدة، البنك المركزي الأردني.

Summary:

The banking industry knew some major changes especially in the mean time, this was due to the development in the financial innovations, which rise the competition between the banks and the financial institutions, and also the risks which threaten their existence is risen.

These risks are greater now, their nature also changed because of the growth of using new financial instruments in the banking industry.

so it becomes very important to control the danger surrounding banks, and the banking industry especially the risk management of the interest rates and controlling it.

In this study we took in consideration the major risks that are related to banking business, and how to manage the risks in the interest rates in the commercial banks, and seeing how far the interest rate swap are applied.

Key words:

Risk management Price of interest The central bank of Jordan